البحوث

خصوصية الديمقراطية الكويتية:
تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ ونظرة استشرافية لمستقبل الديمقراطية الكويتية

د. عبدالله خليفة الشايجي*

أولا: تمهيد

التحول نحو المشاركة السياسية والديمقراطية بات واحدا من أهم الظواهر البارزة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ومن الواضح أنه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ـ وفي آخر انتخابات القرن (١٩٩٦) في عصر العولمة الذي نعيشه فإن قوى ورياح الديمقراطية والمشاركة أصبحت واقعا ملموسا في قارات العالم ولدى شعوبها ، وبينما نرى بقية العالم يتفاعل ويستجيب لهذه التغييرات من حولنا وخاصة رياح الديمقراطية والمشاركة والشفافية من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى جنوب أفريقيا ، وهذه الرياح التي اقتلعت نظام التمييز العنصري (الأبارتيد) هناك ومن اندثار للحكومات الشمولية في أمريكا اللاتينية إلى إقصاء ديكتاتوريات ورجال العسكر في جنوب شرق آسيا آخرهم سوهارتو ـ نجد العالم العربي لا يكترث كثيرا لما يدور من حوله أو يستجيب للغة ومصطلحات ما بعد الحرب الباردة التي تفرض نفسها وبقوة مثل لغة السوق الحرة ، والعولمة والنظام العالمي الجديد والديمقراطية[١] ، العالم العربي الذي في السابق كان يقارن مع أمريكا اللاتينية بات اليوم أقرب إلى مقارنته مع أفريقيا ، حتى نهاية عهد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا في التسعينيات شهدت موجة من الانفتاح والديمقراطية في القارة السوداء ككل ، أجرت نصف الدول الأفريقية انتخابات و ٣٠ دولة أفريقية انتهجت ووضعت أسس اقتصاد السوق ، أما في أمريكا اللاتينية التي كانت تخضع لحكم العسكر ، في فترات سابقة ، فقد باتت جميع دول أمريكا الجنوبية الخمسة والثلاثين حكوماتها ديمقراطية باستثناء كوبا[٢] .

---

* عضو هيئة التدريس : قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت .

■■ يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى إدارة الأبحاث في جامعة الكويت على تمويل هذا البحث رقم Cp. 033 .
كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس الأمة الحالين والسابقين الذين أعطوا من وقتهم وساهموا في إنجاح هذه الدراسة ، كذلك يخص الباحث بالشكر مساهمات ومساعدة الأستاذ عادل صاجي العجيل .■■

(١) International Herlad Tribune 11/8/1997, P. 1-4 .

(٢) Time, 30/3/1997, P. 63 .

قد يكون ما قاله محمد حسنين هيكل قبل بضعة أعوام يفسر لنا سبب تعثر وتخلف العالم العربي من اللحاق بقطار التقدم والديمقراطية : «ان العالم العربي الإسلامي بات عاريا ، ولم يعد بقدرة أحد أن يتحدث عن الاستقلالية . ولا يمكننا أن نكون عصريين أو متمدينين ولقد أثبتنا بأننا لا يمكن أن نتقبل الديمقراطية»[٣] .

وليس أدل على ذلك من خريف الزعامة العربية وتبعية العالم العربي بشكل غير مسبوق للغرب وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والتحدي الأكبر الذي يواجهه العالم العربي في تحديد العلاقة المعقدة بين المجتمع والدولة ، والزعماء العرب وهم أطول قادة العالم بقاء في الحكم ، ونسبة أكبر من القادة والرؤساء والزعماء العرب يتمتعون بمتوسط عمر أكبر من بقية قادة العالم في كل المناطق الأخرى من العالم ، فمتوسط حكم القادة والزعماء العرب الأعضاء في جامعة الدول العربية سواء كانوا ملوكا وأمراء أو رؤساء ورؤساء وزارات هو ٢٢ سنة[٤] ، بالمقارنة مع متوسط حكم القادة الأفارقة الذي هو ٩ سنوات ، وقادة أوروبا الغربية هو ٤ سنوات في الحكم ، وأمريكا اللاتينية ٣ سنوات ، وفي المقابل يحتل القادة العرب أعلى نسبة حول العالم في متوسط العمر و٤٠٪ من القادة العرب تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة ، مقابل ٢٥٪ من قادة أمريكا اللاتينية و١٨٪ لقادة أفريقيا ، و١٣٪ لقادة أوروبا الغربية ، و٦٠٪ من قادة الدول العربية تجاوزوا الستين ، وهذا يعني أن العقد القادم سيشهد تغييرا جذريا في الزعامات العربية ـ خاصة أن العديد من القادة العرب تقدموا بالسن ويعانون من مشاكل صحية ، والتغييرات في الشرق الأوسط عادة لا تأتي عبر صناديق الاقتراع بل عبر الانقلابات كما حدث في قطر ، أو الاغتيالات كما حدث في إسرائيل[٥] .

على هذه الخلفية من قلة ، تأثر العالم العربي بالتغييرات الواسعة التي غيرت الخارطة السياسية حول العالم وأقصت أنظمة وأسقطت أيدلوجيات من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا ووسط هذه الأجواء بانتصار الغرب ونهاية التاريخ وبانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية . هذه النظرية والمقولة التي تعرضت لكثير من النقد في أرجاء العالم .

جرت الانتخابات البرلمانية الثامنة لمجلس الأمة الكويتي حيث انتخب الكويتيون في ٧ أكتوبر

---

(٣) . The Independent, London: 11/3/1992

(٤) . The Economist 7/6/1997, P.46

(٥) . Washington File United States Information Service 22/12/1997

١٩٩٦ مجلس الأمة الثامن ، تشكل تلك الانتخابات مفصلا هاما للتطور السياسي للمجتمع الكويتي ـ حيث شارك الكويتيون للمرة الثانية في انتخابات برلمانية منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩١ ، أتت في أعقاب انتخابات هامة في عام ١٩٩٢ أفرزت مجلس الأمة قويا لعب دورا بارزا في تفعيل دوره التشريعي والرقابي ، وأتت انتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٦ لتؤكد على استمرارية المرحلة الثالثة من التطور السياسي لمسيرة مجلس الأمة الكويتي التي بدأت في عام ١٩٦٣ بانتخابات أول مجلس أمة منتخب في شبه الجزيرة العربية .

تكمن أهمية هذه الانتخابات في إسقاطاتها وما تفرزه على الكويت سواءً داخليا عبر توازنات التجمعات السياسية والعلاقة العضوية بين الدولة والمجتمع المدني الكويتي ، ونظرا لأهمية الانتخابات لمجلس الأمة الثامن «كلبنة» من لبنات بناء التطور السياسي ـ الديمقراطي للمجتمع الكويتي ـ التي انتهجها الكويتيون كسمة من سمات تاريخ الكويت الطويل باختيار الحاكم من خلال الشورى والإجماع قبل أكثر من ٢٥٠ عاما . وهي السمة التي أطرها وضمنها النظام السياسي الكويتي في الدستور حسب المادة الرابعة منه وكذلك المادة السادسة التي تتحدث عن أن الأمة مصدر السلطات جميعا .

إن هذه الدراسة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن واستشراف المستقبل تأتي في سلسلة اهتمام الباحث في التطور السياسي ـ البرلماني الكويتي بدءا برسالة الدكتوراه عن مجلس الأمة الكويتي واستراتيجية البقاء السياسي للكويت عام ١٩٨٨ ، واستمرارا لذلك نشر بحث علمي تحت عنوان : «انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر ١٩٩٢ تحليل ونتائج» في دورية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ٧٢ ـ السنة ١٩ يناير ١٩٩٤ . وكذلك العمل مستشارا لمجلس الأمة الكويتي (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) كل هذه الدراسات بما فيها هذه الدراسة عن انتخابات ١٩٩٦ تأتي لترصيد وتقييم التجربة البرلمانية الكويتية الرائدة في منطقة الخليج كمختبر اجتماعي سياسي لمجتمع خليجي متميز طور تجربة ذاتية من بيئة المحلية لتقديمها كنموذج للكويت وللدول التي تشترك مع الكويت في الخصائص المشتركة والخلفية السياسية والاجتماعية ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

حيث تسعى الكويت وسط كل الضغوط والقيود التي تحيط بها ـ والتي تشكل عقلية حصار لهذا المجتمع الصغير بأن تقدم نفسها كنموذج حي يسعى للبقاء والازدهار والتقدم في بيئة تضغط وتفيد من حريته وحركته وتجربته .

ثانيا: منهجية الدراسة

سيتم استخدام الطرق الموضوعية العلمية في هذه الدراسة عبر جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها وفق النظم الإحصائية المعتمدة في مثل هذه الدراسات وكذلك وفق النظم (الامبريقية) الاستقرائية وسيكون هناك عدة أنواع من تنظيم وتحليل البيانات والاستعانة بدراسات واستبيان من إعداد الباحث ومن إعداد باحثين آخرين .

النوع الأول : البيانات والمعلومات المقارنة الخاصة بمقارنة المرشحين والناخبين والدوائر الانتخابية وتطور وتغيير الأرقام من خلال مقارنة الزيادة والنقصان للحكم على النتائج من تقدم أو تأخر .

النوع الثاني : رصد البيانات الخاصة والمتعلقة بالمرشح والتنظيم السياسي نفسه ومقارنة تقدمه أو تأخره بالمقارنة مع نتائج الانتخابات السابقة وخاصة انتخابات مجلس الأمة السابق عام ١٩٩٢ ، هذا بالإضافة إلى رصيد بيانات تتعلق بالتنظيم السياسي ، والسن والمستوى التعليمي والمهنة والتجربة السياسية ـ البرلمانية إن وجدت في المجالس السابقة .

الدراسة الاستقرائية ستساعد على تقييم التجربة البرلمانية الكويتية ورصد إمكانية تقدمها وتطورها من عدمه .

المصادر : إدارة شؤون الانتخابات لمجلس الأمة ، الأمانة العامة لمجلس الأمة ، الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، أرشيف الصحف اليومية في الكويت والدوريات والصحف الأجنبية . بالإضافة إلى مقابلات لبعض الأعضاء والشخصيات التي تمثل مختلف التيارات السياسية .

ثالثا: أهمية الدراسة

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو رصد وتحليل البيئة السياسية التي سبقت ورافقت الحملة الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة الثامن في الكويت والإفرازات والنتائج التي تمخضت عنها الانتخابات والقضايا والمواضيع والتحالفات السياسية التي رسمتها نتائج الانتخابات وعلاقة الدولة بالمجتمع ـ ودور المجتمع المدني الكويتي ، وستتطرق الدراسة إلى تحليل نتائج الانتخابات عبر إجراء مقارنة متكاملة مع انتخابات ونتائج مجلس الأمة السابع ١٩٩٢ .

وستعنى الدراسة بالنظرة المستقبلية لخصوصية التجربة البرلمانية الكويتية الفريدة ، حيث لا توجد أحزاب سياسية بل تجمعات سياسية ، وحيث تنحصر الديمقراطية الكويتية بديمقراطية «أوليجركية» ـ حيث يحق التصويت لحوالي ١٥٪ من المواطنين .

أهمية الدراسة الخاصة بتحليل الانتخابات الكويتية تأتي للإجابة على عدة فرضيات وتساؤلات أبرزها :

أولا : هل انتخابات ١٩٩٦ تشكل بعدا دافعا نحو التقدم بالمجتمع الكويتي نحو المزيد من المشاركة السياسية والتعددية السياسية في مجتمع (Rentier-State) بمجتمع يعتمد على دخله من بيع سلعة تنضب هي النفط؟ فاقتصاد هذه الدول وارتفاع الدخل وانخفاض عدد السكان يجعل الدول الريعية (Welfare-State) في موقع مميز ويعطيها خصوصية لتأخير وتأجيل الإصلاحات السياسية وتجنيب نفسها عبء المساءلة السياسية والمالية من المواطنين قليلي العدد المرتاحين ماديا ، خاصة وأنهم لا يدفعون الضرائب ويعملون بنسبة تتجاوز ٩٣٪ في الوزارات والدوائر الحكومية ، فلماذا الكويت تشذ عن القاعدة وتتبع ذلك النظام المميز والمختلف تماما عن أنظمة شقيقاتها في دول مجلس التعاون الخليجي؟

ثانيا : خصوصية النظام السياسي الكويتي في بيئته الداخلية والخارجية حيث تشكل عوامل تحد وسط ظهور نوع جديد من المعارضة على الساحة الكويتية أفرزه مجلس ١٩٩٢ وتبوأ الإسلاميون أغلبية المقاعد واستحواذهم على لجان هامة مثل المالية ، وعلى وزارات في تغيير كلي للعبة السياسية حيث استوعب الإسلاميون أصول اللعبة السياسية واستبدلوا بذلك المعارضة التقليدية التي كانت على الساحة الكويتية في فترة الستينيات والسبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات ، ووسط نقاش واتهامات في الأدبيات الغربية من أن الإسلاميين والإسلام السياسي يشكل عقبة بوجه الديمقراطية ـ إذن كيف تتقدم وتزدهر التجربة البرلمانية الكويتية مع وجود الإسلاميين يسيطرون مع أعوانهم ومؤيديهم على حوالي نصف مقاعد مجلس الأمة؟

ثالثا : تبقى الكويت الدولة العربية ، وقد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تنتهج نظاما هو عبارة عن خليط بين النظامين الوراثي والدستوري البرلماني والتي لا يوجد فيها أحزاب سياسية ، ولا تعطي المرأة الكويتية وشرائح عديدة في المجتمع الكويتي حق المشاركة السياسية مما يعطي الخصوصية الكويتية حالة استثناء فريدة يميزها عن غيرها بشكل واضح ، كما أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة في منطقة شبه الجزيرة العربية باستثناء اليمن التي تعتمد نظاما يركز على فصل السلطات مع تعاونها (المادة ٥٠ من الدستور) وتتحدث عن ديمقراطية النظام حيث السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا (المادة ٦ من الدستور) .

أثبتت الانتخابات البرلمانية الكويتية مشاركة الإسلاميين اندماجهم باللعبة السياسية

ودخولهم النظام السياسي حيث باتوا يشكلون المعارضة الجديدة ، فيما كانت القوى التقدمية اليسارية والليبرالية هي الركيزة الأساسية في السابق للمعارضة الكويتية ، فإن المشاركة السياسية للجماعات الإسلامية دجن من أطروحتها وهذب من طرحها ـ حيث باتت متقبلة للنظام وتعمل معه بدلا من ضده ، مما يجعل من الجماعات الدينية جماعات برغماتية وجزءا من النظام حيث باتت تعمل من داخل النظام ومع النظام بدلا من عملها من الخارج ومن السراديب وتحت الأرض ، وبالتالي باتت الجماعات الإسلامية تسعى للحفاظ على ديمومة واستمرارية النظام الذي بالنسبة للجماعات الإسلامية يبقى الوعاء الذي يحتويهم ، وعلى عكس الإسلاميين في العديد من الدول العربية وخاصة في مصر والجزائر لا يسعون لإسقاط وزعزعة النظام .

تجربة الحركات الإسلامية الكويتية جديرة بأن تدرس بعمق وخاصة دورهم الإصلاحي سواء اقتصاديا أو اجتماعيا ومشاركتهم في تقدم المجتمع المدني الكويتي ، خاصة دور التيار الديني المميز وقدرته أفضل من غيره على العبور بالجماعات القبلية من مجتمع الصحراء إلى مجتمع المدينة وقدرة التيار الديني على مجابهة العصبيات والولاءات وتوجيهها نحو احترام السلطة والقانون . كما أثبت التيار الديني في الكويت قدرته التي باتت محط الأنظار في أعمال الخير والبر والدعوة ـ حيث تضم الدعوة الدينية الكويتية أنشط إسلاميي العالم في مجال العمل الخيري وهناك ٣٣ لجنة خيرية إسلامية كويتية ولجان متخصصة بمناطق جغرافية للعالم الإسلامي تساهم بعلاج مشاكل الفقر والتنمية والمساعدات كما ركزت الجمعيات الإسلامية بالقيام بدورها في تعبئة المجتمع المدني الكويتي بدور التكافل الاجتماعي وأعطت المرأة اهتماما خاصا[٦] ، ومما لاشك فيه أن التجربة السياسية للتيار الديني في الكويت تبقى مميزة وفيها دروس عديدة لقدرة ودور الإسلاميين في الأنظمة السياسية الخليجية والعربية .

رابعا : بسبب خصوصية المجتمع الكويتي كمجتمع مدني متطور حيث كما يعرف Schmitter ، فإن المجتمع المدني يعبر عنه بوجود التنظيمات والمؤسسات التطوعية الحرة التي تكون حلقة الوصل بين مؤسسات الدولة وبين وحدات المجتمع الأساسية (الفرد ، الأسرة ، الطائفة) ، هذه المؤسسات والتنظيمات كجمعيات النفع العام ، النقابات ، يجب أن تكون مستقلة ، ولها تنظيمها ولائحتها الداخلية ومعترف بها ومحمية من قبل الدولة ولها القدرة على ضبط وربط المنتمين إليها[٧] ، ومع أن الأنظمة العربية سعت إما لاحتواء قواعد ومؤسسات المجتمع المدني أو

(٦) إسماعيل الشطي : «الكويت بين المجتمع الديني والمدني» ورقة قدمت في ندوة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت مايو ١٩٩٨» .

(٧) Muhammad Faour, "The Arab After Desert Storm", (Washington, D.C,. The Endowment, U.S. Institute for peace, 1993) P. 49.

لتحطيم وإزالة خطرها ، إلا أن النظام السياسي الكويتي سعى بشكل واضح إلى محاربة هذه الجماعات أحيانا كما فعل في بدء السبعينيات بحل وتعطيل مجلس الأمة ومواد من الدستور أو بالتعاون والسماح لهذه المؤسسات بالعمل ضمن قيود محددة وخاصة للجماعات الإسلامية ، وبعد تحرير الكويت غض النظر عن إنشاء الكثير من التنظيمات والجماعات السياسية التي بدأت بالتكاثر وبالتنظيم بدون ردة فعل صارمة من النظام السياسي ، خاصة وأن وجود هذه الجماعات السياسية والنقابية والجمعيات يمثل الركيزة الأساسية للتطور الديمقراطي في أي مجتمع[٨] حيث إن وجود هذه المؤسسات يساعد على توزيع المصادر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مما يعزز الديمقراطية .

خامسا : بسبب ما تعرضت له الكويت من احتلال وشطب وسعي عراقي واضح لطمس الهوية والشخصية الكويتية ، فإن حقبة ما بعد فترة الاحتلال العراقي بالنسبة للعالم العربي بشكل عام وللكويت بشكل خاص كان متوقعا لها أن تسرع الخطى نحو «دمقرطة» الأنظمة السياسية أكثر في العالم العربي ، خاصة وأن هناك مدرسة فكرية تذهب إلى التأكيد بأن أحد أسباب الغزو والاحتلال العراقي للكويت ، كان غياب الديمقراطية في العراق وعدم المساءلة والمحاسبة لرأس النظام على مغامراته وأخطائه ، وكذلك غياب مجلس الأمة وتعطيل المشاركة السياسية في الكويت ، كما أن تزامن فترة انتهاء الحرب الباردة وتحطم الشيوعية وسقوطها واكتساح رياح الديمقراطية للعديد من الأنظمة الأوتقراطية والشمولية ، لـ (Trend) له منحى ومسار قوي سيترسخ أكثر بعد حرب تحرير الكويت ، هناك مفكرون غربيون من أمثال Michael Hudson ، يرون على العكس ، أن تأثير أزمة الخليج يمكن أن يعوق بدلا من أن يسرع الخطا نحو المشاركة السياسية على الأقل في المدى القصير ، خاصة وأن الانطباع السائد في الدوائر الأكاديمية الغربية عن الديمقراطية العربية بأنها عبارة عن مفهوم Oxymoron[٩] كاللفظيين المتناقضين ، أو ديمقراطية وعالم عربي لا يلتقيان ، ولذلك فإن انتخابات مجلس الأمة الثامن ، والانتخابات البرلمانية الثانية في الكويت منذ التحرير تأتي لتؤكد وترسخ البنية الداخلية للتطور السياسي الكويتي ، كما يجب أن يكون حافزا في ذهننا خلال هذه الدراسة تزامن بناء الكويت لأركان

(٨) سعد الدين إبراهيم ، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي» ، الديمقراطية ، الكتاب الأول (ديسمبر ١٩٩١) . ص ٩ـ١٩ .

(٩) Michael Hudson, "After the Gulf War: prospects for Democratization in the Arab World", Middle East Journal 45, No. 3 (1991) 407 - 26.

الدولة مع بنائها الديمقراطية معا[١٠] ، وذلك من أجل أن نقدر ونفهم التجربة الديمقراطية الكويتية وخصوصياتها بشكل أفضل .

سادسا : إحدى النقاط الهامة لهذه الدراسة تكمن في دور الانتخابات والمشاركة السياسية على انصهار أو تفرق المجتمع الكويتي ، وتأثير عملية الاقتراع والفرز في المجتمع الكويتي ـ الفسيسفاء ـ الذي يحوي أبعادا قبلية وطائفية وتقليدية في هيكله الاجتماعي من الحضر وسكان البادية ومن السنة والشيعة ، ومن المواطنين بالتأسيس والمواطنين بالتجنيس وما هي المدلولات الاستقرائية للتجربة الكويتية وإسقاطاتها على مجتمعات تحتوي على نفس التركيبة الهيكلية الاجتماعية مثل الكويت؟ والسؤال الهام كمحصلة لهذا التعايش والفرز ، هو هل الانتخابات البرلمانية الكويتية تساهم كعامل مساعد على الاندماج السياسي والاجتماعي في مجتمع مثل المجتمع الكويتي؟ وما أثر ذلك على المجتمعات الأخرى المشابهة للمجتمع الكويتي؟

سابعا : الأهمية الأخيرة لهذه الدراسة ـ هو ما سعى الباحث من خلال هذه الدراسة العلمية ـ الميدانية الاستقرائية إلى إبرازه وهو تحليل وقراءة نتائج انتخابات مجلس الأمة الثامن (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) وتشريح أداء التيارات والتجمعات السياسية المتنافسة (والتي ليست أحزابا) ، ورصد صعود وهبوط وأداء التجمعات السياسية المتعددة ورصد الظواهر التي صاحبت الحملة الانتخابية والقضايا والمحاور الرئيسية التي أثيرت ومقارنة كل ذلك مع مجلس ١٩٩٢ بما فيه التغيير ونجاح وفشل التجمعات السياسية وتركيبة المجلس وأهمية وأثر النتائج ، وسيكون هناك عدة جداول ورسومات وملاحق ورسوم بيانية لسهولة المقارنة والتحليل .

وكذلك ستسعى الدراسة إلى تقييم وأهمية نتائج انتخابات ١٩٩٦ على المسار الديمقراطي والتطور السياسي للتجربة البرلمانية الكويتية وهل أتت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتعزيز المسار الديمقراطي في الكويت ، أم لعرقلة المسار وتحويله عن أهدافه . وأخيرا ستقدم الدراسة نظرة استشرافية لمستقبل التطور الديمقراطي في الكويت .

رابعا: مراحل تطور التجربة البرلمانية الكويتية

ستتطرق الدراسة في البداية إلى مراجعة أدبيات الديمقراطية والمشاركة السياسية De-mocratization قبل التطرق إلى الخصوصية الكويتية وانتخابات ١٩٩٦ .

(١٠) محمد جابر الأنصاري «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي» ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو ـ أيار ١٩٩٤ .

انتخب الكويتيون للمرة الثانية منذ تحرير دولة الكويت (في فبراير ١٩٩١) مجلس الأمة الثامن في أكتوبر ١٩٩٦ ، هذه الانتخابات التي جرت في أجواء وعلى خلفية إرث مجلس ١٩٩٢ القوي والذي سعى لأن يصحح ويطور المسار الديمقراطي في التجربة البرلمانية الرائدة الفريدة في الكويت ـ كانت بالغة الأهمية لأنها أتت لتثبت نهج الاستمرارية في التجربة البرلمانية الكويتية ، من أجل المزيد من الاستقرار ولتطوير النظام السياسي الكويتي الذي انتهج مبدأ المشاركة السياسية كإحدى السمات الأساسية التي تميز المجتمع الكويتي منذ مجيء آل الصباح إلى الحكم عبر مبدأ الشورى والإجماع إلى إنشاء مجلس شورى في عام ١٩٢١ كأول مجلس شورى في منطقة الخليج وتبع ذلك المجلس التشريعي المنتخب على ١٩٣٨ وكذلك عام ١٩٣٩ ـ والمجالس المنتخبة من بلدية ومعارف وأوقاف ـ وصولا بالمحصلة النهائية إلى فترة الاستقلال وانتخاب المجلس التأسيسي في عام ١٩٦١ واعتماد الدستور كأول وثيقة عقدية في منطقة الخليج بين الحاكم والشعب وتعاقب ثمانية مجالس أمة تمثل الشعب منذ عام ١٩٦٣ ـ إلى المجلس الأخير ١٩٩٦[١١] .

وقد مرت التجربة البرلمانية الكويتية بثلاث مراحل خلال الخمسة وثلاثة عاما الماضية (١٩٦٣ ـ ١٩٩٨) :

١ ـ **المرحلة الأولى** : من مجلس الأمة الأول ١٩٦٣ إلى مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦ ، تعاقب خلال هذه المرحلة أربعة مجالس كان آخرها مجلس الأمة الرابع ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، وتخلل ذلك تصعيد في مجلس الأمة الأول بين الحكومة ومجلس الأمة حول مواد الدستور واستقالة رئيس المجلس وبعض الأعضاء وتزوير الانتخابات في مجلس الأمة الثاني[١٢] ومجلس الأمة الثالث (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) ، حيث انشقت المعارضة الليبرالية وقاطع بعضها الانتخابات وقد حقق مجلس الأمة أهم إنجاز له وهو تأميم النفط ، أما مجلس الأمة الرابع فلم يكمل فترته القانونية فانتهى بالحل في أغسطس ـ آب ١٩٧٦ في نهاية دور الانعقاد الثاني ، لظروف داخلية وخارجية ـ حيث تبقى الكويت عرضة للتأثر بالضغوط الداخلية والخارجية منذ نشأتها .

٢ ـ **المرحلة الثانية** : أتت بعد إرهاصات داخلية وإقليمية ودولية منها الغزو السوفييتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية ، وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقيام

(١١) Abdullah Alshayi "Dmocratization in Kuwait: The National Assembly as a strategy for Survival" unpublished Ph. d. dissertation University of Texas Austin, 1988.

(١٢) عبدالرضا أسيري : النظام السياسي في الكويت مباديء . . وممارسات» (الكويت : مطابع الوطن ١٩٩٤ ـ ص ٢٠٩) .

الثورة الإسلامية في جمهورية إيران الإسلامية ، هذه التغييرات الإقليمية ، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية ساهمت في حل مجلس الأمة في نهاية المرحلة الأولى ، إعادة العمل بالحياة البرلمانية بعد تعطيل دام حوالي أربعة أعوام ونصف ، شكل بداية المرحلة الثانية في مسيرة مجلس الأمة الكويتي .

جرت انتخابات لمجلسين في المرحلة الثانية للتطور السياسي ـ لمجلس الأمة الكويتي ـ مجلس الأمة الخامس (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) ومجلس الأمة السادس (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦) حيث تعرض مجلس الأمة السادس للحل أيضا بعد عشرة أعوام من حل مجلس الأمة الرابع ـ فالقاسم المشترك بين الحلين يبقى شاخصا وحاجزا كتحد رئيسي للقرار السياسي الكويتي ، وهو ضعف الكويت وموقعها الجيوبوليتيكي وعقلية الحصار وضغط الخارج وتفاعل القضايا الداخلية التي تضغط على صانع القرار لتدفعه إما لاتخاذ قرار بحل أو إعادة العمل البرلماني ، مما يعني بدرجة واضحة بأن التجربة البرلمانية الكويتية تعرضت «للقص واللزق» مما شكل عامل إعاقة في وجه تطوير وتجذير المفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وأدى إلى تجزئة التجربة البرلمانية الكويتية[١٣] .

٣ ـ المرحلة الثالثة : المرحلة الثالثة بدأت مع انتخابات مجلس الأمة السابع ـ أكتوبر ١٩٩٢ ، تلا ذلك انتخاب مجلس الأمة الثامن عام ١٩٩٦ ، حيث خلف مجلس أمة قويا له إنجازات ومثل فترة انتقالية هامة في تاريخ الكويت وسط تغييرات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية محلية وجيوبولتكية .

خامسا: خصوصية الديمقراطية الكويتية

تجربة المشاركة السياسية الكويتية مع حداثتها ومحدوديتها وضيق القاعدة الانتخابية وصغرها حيث لا تتجاوز نسبة من يحق لهم المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي أكثر من ١٥٪ (راجع الجدول ١) ، فإن الكويتيين اعتادوا منذ القدم على المشاركة عبر مبدأي الشورى والإجماع باختيار حكام الكويت ، ثم تطور ذلك لمبدأ المشاركة عبر مجلس الشورى المعين في عام ١٩٢١ ، وتلا ذلك انتخاب أول مجلس منتخب في الخليج ، وهو المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ بالإضافة إلى انتخابات المجلس البلدي ، ومجالس المعارف وغيرها ، إلى الاستقلال وانتخاب مجلس

(١٣) عبدالله الشايجي : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، «انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع» : أكتوبر ١٩٩٢ تحليل ونتائج العدد ٧٢ يناير ١٩٩٤ ص ١٥ ـ ٧١ .

تأسيسي عام ١٩٦٢ لصياغة أول دستور مكتوب في منطقة الخليج العربية ثم تعاقبت الانتخابات لتشمل عشرة انتخابات ـ منذ الاستقلال حتى اليوم ، ثمانية مجالس أمة منذ عام ١٩٦٣ ـ ١٩٩٦ ، ومجلس تأسيسي عام ١٩٦٢ ، ومجلس وطني عام ١٩٩٠ كان مثار جدال ونقاش مطول حول دستوريته وشرعيته .

من هذا المنطلق يبدو أنه لدى الكويتيين قناعة أكدها عالم الاجتماع ماكس فايبر بشرح شرعية الأنظمة عندما يؤكد أن النظام الحاكم يكون شرعيا عندما يشعر المواطنون أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة[١٤] وكذلك ما ذهب إليه Karl Deutch بأن الشرعية تقوى فتتعمق أكثر إذا ما حققت السلطة التي في الحكم إنجازات كبيرة كما يراها المواطنين»[١٥] ، وامتحان شرعية الحكم في الكويت في نظر الكويتيين عبر مبدأ المبايعة تكرر عدة مرات ، بدأ بنشأة الكويت في القرن الثامن عشر ، مرورا بتأطير ذلك بالدستور طبقا للمادة الرابعة ، والتي عمدت لجعل الحكم في الكويت وراثيا بذرية الشيخ مبارك الكبير ومع أن ذلك قد يكون كرس المركزية والتشخيص في السلطة السياسية في الكويت ـ وهذا ما تكرر في الدستور البحريني فيما بعد ، فإن المبايعة الثالثة لشرعية الحكم الكويتي ، كانت بعجز المحتل العراقي من اختراق الجبهة الكويتية أثناء الاحتلال ورفض كافة الكويتيين التعاون مع القوات المحتلة ، ثم المبايعة الواضحة من جميع القوى السياسية بما فيها المعارضة الكويتية ، في المؤتمر الشعبي الذي عقد في مدينة جدة السعودية إبان الاحتلال العراقي للكويت في أكتوبر ١٩٩٠ ، واستمرار أسرة آل الصباح في الحكم منذ ١٧٥٦ حتى اليوم بدون أي محاولة لإنهاء هذا الحكم هو دليل على شرعية النظام .

مجلس الأمة الكويتي يبقى البرلمان الوحيد المنتخب في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ومع أنه تجربة تعرضت للتجزئة حيث تم حله مرتين بقرار من الأمير في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ ، وتعرض الانتخابات للتزوير عام ١٩٦٧ ، إلا أنه يبقي تجربة رائدة وفريدة ، ومن رحم بيئتها وأبعادها الاجتماعية والتاريخية وتراثها العربي ووعائها الحضاري الإسلامي ويجب أن لا تغيب عنا هذه الأبعاد ونحن نقيم وندرس الخصوصية الكويتية وتجربتها البرلمانية ضمن بيئتها ومحيطها حتى لا يكون تقييم التجربة البرلمانية الكويتية قاسيا وبعيدا عن الموضوعية .

---

(١٤) Max Weber, "The Theory of Social and Economic Organization" Oxford N.Y. Oxford univeristy press, 1947, pp. 124 - 126.

(١٥) انظر عبدالجليل مرهون ، «شؤون الأوسط : معضلة الشرعية الدستورية في دول الخليج العربية العدد ٥٨ ، كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٧ ص ٢٨ .

من الواضح أنه يتوفر في التجربة البرلمانية الكويتية بعض الشروط المؤهلة للمشاركة السياسية للاقتراب من الأنظمة الديمقراطية ، بينما يغيب عنها عناصر هامة أخرى (حرمان شرائح كبيرة من المجتمع الكويتي من المشاركة السياسية ، المرأة ، أقل من ٢١ سنة ، قطاعات رجال الشرطة والقوات المسلحة والأحزاب السياسية) ، إلا أنه يتوفر في التجربة البرلمانية الكويتية ما يصفه Seymour Lipset بتحقيق مستويات مقبولة من التطور الاقتصادي[١٦] ، حيث يصل متوسط الدخل الفردي للمواطن الكويتي ١٦ ألف دولار سنويا ، بالإضافة لتمتع الكويت منذ عدة سنوات بمجتمع مدني منفتح تمارس فيه النقابات والجمعيات والهيئات الأهلية نشاطاتها ضمن شروط دستورية واضحة حددها الدستور وفقا للمادة ٤٣ من الدستور الكويتي ، مما يعني وجود نظام اجتماعي متفاعل مع القضايا المختلفة[١٧] ، كشرط مسبق للقيام بنشاط ديمقراطي كما يحدده Donkuart Rustow ، كما أن غياب الأحزاب السياسية ، وضيق القاعدة الانتخابية ، والطابع المحافظ للمجتمع الكويتي يعطي التجربة الكويتية خصوصية ، ويبقيها بعيدة عن التطور المطلوب .

سنتطرق في القسم الثاني من الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية هي :

١ ـ التعريف بمجلس الأمة وأهميته ودوره .

٢ ـ بيئة الانتخابات ـ الخلفية التي جرت فيها الانتخابات ـ القضايا ـ الظواهر ـ وسائل الحملات الانتخابية .

٣ ـ القوى السياسية ودورها وتأثيرها ومرشحوها وناخبوها .

٤ ـ السمات المشتركة للقوى السياسية .

٥ ـ نتائج وأهمية الانتخابات وتركيبة المجلس ومقارنة مجلس ١٩٩٦ بمجلس ١٩٩٢ .

٦ ـ استشراف المستقبل : إشكاليات ومعوقات التطور البرلماني والديمقراطي في الكويت .

سادسا (أ): التعريف بمجلس الأمة الكويتي وأهميته ودوره

مجلس الأمة الكويتي هو نتاج وحصيلة لتطور المشاركة السياسية في الكويت منذ نشأة الكويت ككيان صغير في القرن الثامن عشر ، إلى نشأة الكويت State - Nation ـ بعد

---

(١٦) Seymour Lipset, "Some social Reqeusites for domocracy: Economic Development and political legitimacy", American political science Review, vol. 53, nol. 1959. pp (69 - 105).

(١٧) A. Rustow, "How Does Democracy come into existence? (ed) P.G. Lewis and D.C. Potter.

الاستقلال في عام ١٩٦١ والكويت تأخذ بمبدأ المجلس الواحد للسلطة التشريعية Unicameral ، المادة ٥٠ من الدستور الكويتي تؤكد على أن النظام السياسي في الكويت يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها فيما تشدد المادة ٦ من الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعا ، أما المادة ٨٠ من الدستور الكويتي فتحدد عدد أعضاء مجلس الأمة بخمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، فيما تحدد المادة ٥٦ من الدستور عدد الوزراء بوجوب أن لا يتجاوز ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة ، أي (١٦ وزيرا بمن فيهم رئيس الوزراء) ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم ، أما المادة ٨٢ من الدستور فتحدد ٤ شروط للترشيح لعضوية مجلس الأمة :

(أ) أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون (حرمان المتجنسين الذين لم يمض ٢٠ عاما على تجنسهم) .

(ب) أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب (حرمان المرأة) .

(ج) ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية (حرمان من هم أقل من ٢١ من التصويت) .

(د) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

ومن الواضح أن الدستور الكويتي قد رجح كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، حسب نص المادة ٥١ حيث تشرك سمو الأمير مع مجلس الأمة في السلطة التشريعية كما أن المادتين ١٠٦ و١٠٧ من الدستور تعطي للأمير حق تأجيل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تتجاوز شهرا ، كما أن المادة ١٠٧ تعطي للأمير حق حل مجلس الأمة بمرسوم يبين أسباب الحل . (وقد حل مجلس الأمة مرتين : مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦ ، ومجلس الأمة السادس ١٩٨٦) وعطلت هذه المادة ، كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات ، أو حجب الثقة عن الحكومة ، إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها ، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكما بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين وعندها يلجأ سمو الأمير إما إلى حل مجلس الوزراء كما فعل عام ١٩٦٤ في مجلس الأمة الأول أو ١٩٩٨ كما فعل في مجلس الأمة الثامن ، أو لحل مجلس الأمة كما فعل في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ وكاد أن يفعل ذلك لمجلس الأمة الحالي عام ١٩٩٨ ، كما أن الدستور الكويتي وبشكل غير واضح لم يتحدث عن تشكيل أحزاب سياسية ، هذا

وحتى اليوم فقد حل مجلس الأمة مرتين (١٩٧٦ و١٩٨٦) واستقالت الحكومة مرتين بسبب عدم التعاون (١٩٦٤ و١٩٩٨)[١٨] وهذا يعني أنه لا توجد أحزاب سياسية ومعارضة منظمة في الكويت بالمعنى الوجود فيه هذه المؤسسات في الأنظمة البرلمانية .

سادسا (ب): بيئة الانتخابات

إذا كانت انتخابات ١٩٩٢ لمجلس الأمة السابع قد جرت في أجواء من التفاؤل وعلقت آمال وتوقعات كبيرة على مجلس ١٩٩٢ ـ وسط ضعف وتراخي الحكومة بعد ١٩ شهرا من التحرير حيث لم تكن الحكومة قادرة في ظل الظروف الداخلية والخارجية في ذلك الوقت بالإمساك بدفة القيادة[١٩] ، فإن بيئة ودور الحكومة وقدرتها على الإمساك المحكم بدفة سير الانتخابات لمجلس الأمة الثامن عام ١٩٩٦ كانت مؤثرة وقوية وحققت ما تريد من نتائج حيث أفرزت مجلسا مختلفا تماما ومغايرا لمجلس ١٩٩٢ .

انتخابات مجلس الأمة الثامن ، كانت الانتخابات البرلمانية الثانية التي تجري بعد التحرير ، وكانت الكويت لاتزال متأثرة بإفرازات وإسقاطات كارثة الغزو والاحتلال ، خاصة أن الحملة الانتخابية لمجلس الأمة الثامن التي بدأت في مطلع سبتمبر ١٩٩٦ تزامنت مع تصعيد خارجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بعد توغل القوات العراقية إلى المناطق الكردية ، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مناطق في جنوب العراق ردا على انتهاكات العراق لمناطق حظر الطيران ـ مما أعطى وأكسب الحملة الانتخابية بعدا أمنيا وذكر بالخطر الذي لايزال محدقا بالكويت من الجار الشمالي واستمرار اعتماد الكويت على العنصر الأجنبي الخارجي لحماية أمنها في صراع البقاء لدولة وكيان صغير في منطقة هامة استراتيجية ولا تقوى على حماية أمنها واستقرارها بمفردها .

ولا يمكن التطرق إلى بيئة انتخابات مجلس ١٩٩٦ بدون الحديث عن موروث وإنجازات وإخفاقات مجلس ١٩٩٢ وهذا ما سنتطرق له بتفصيل أكثر عندما نتحدث عن الظواهر التي رافقت الانتخابات .

---

(١٨) انظر الدستور الكويتي ـ مطبعة حكومة الكويت و32 - 117 .pp ,(Harlow, England. Logman, 1973) التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة الأهرام مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ص ٢٣٦ ـ ٣٧ .

(١٩) التفاصيل وتحليل انتخابات مجلس الأمة انظر : عبدالله الشايجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : الكويت ، انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع : أكتوبر ١٩٩٢ ـ تحليل ونتائج ، العدد ٧٢ ، يناير ١٩٩٤ ص ١٥ ـ ٧١ .

فالجو العام والمناخ الانتخابي الذي جرت فيه انتخابات ١٩٩٦ كان يختلف كليا عن المناخ العام للعام الذي جرت فيه انتخابات مجلس الأمة السابق في أكتوبر ١٩٩٢ .

لا يمكن أن نخوض بشكل واضح في أجواء انتخابات مجلس الأمة الثامن قبل أن نؤكد على حقيقة هامة وهي أن الكويت كمجتمع Rentier - State تعتمد على مصدر يتناقص وينضب ألا وهو النفط ، فإن مجتمعات مثل الكويت بإمكانها أن تؤجل ولا تكون بحاجة لإحداث تغييرات في الإصلاح السياسي والاقتصادي حتى لا تؤثر على قدرة النظام على التحكم والسيطرة على النظام السياسي ، وكما يؤكد Giacomo Luciani فإنه في دول Renteir تم عكس شعار الثورة الأمريكية من «لا ضرائب بدون تمثيل» لا ضرائب ، لذلك لا تمثيل[٢٠] حيث إن الكويت حسب دراسة قام بها الباحث الأمريكي يحيى سادوسكي استنتج أن الكويت أقل دولة في العالم تجني ضرائب ، حيث لا تتجاوز نسبة الضرائب من مجمل واردات الدولة أكثر من ٨٪[٢١] ، ومع ذلك هناك تمثيل في الكويت ومجلس أمة وانتخابات بدون ضرائب تفرض على المواطنين ، لهذا تعاني الديمقراطية الكويتية من بعض القيادات في النظام السياسي الكويتي التي لا تبدي حماسة وقناعة بهذا المسار ، وتتعامل القيادة السياسية الكويتية مع القوى السياسية ومجلس الأمة بذكاء وحنكة وتعتمد النفس الطويل في استراتيجيتها القائمة على الاحتواء والتقارب والعصا والجزرة في تعاملها مع مجلس الأمة .

سادسا (ج): المناخ السياسي ١٩٩٢ - ١٩٩٦

خلال الصراع الطويل بين القيادة السياسية والقوى السياسية الذي بدأ بمطالبات المشاركة منذ بداية العشرينات وحتى اليوم اتبع النظام السياسي ، سياسة "Cooptation-Cooperation" التعاون والاحتواء والضم والعزل ولعب بورقة الإسلاميين والقبائل على الوطنيين والتقدميين بذكاء لإبقاء التوازن وبهذا أصبحت القيادة السياسية الممثلة بالحكومة أقوى لاعب على الساحة السياسية وأكثر اللاعبين والجهات خبرة وحنكة واستيعابا لأصول قواعد اللعبة السياسية ،

(٢٠) Giacomo Luciani "Allocation VS. production state: in Hazem Beblawi and G. Luciani (eds), the Rentier state, (London: Croom Helm, 1987), pp. 63 - 82.

(٢١) J. Yaha Sadowski, Flecher Forum of World Affairs, "Prospect for Domocracy in the Middle East: the case of Kuwait" vol. 21.1 Winter - Spring 1997. P 62.

(٢٢) Mary Ann Te'treault, Current History, "Designer Democracy in Kuwait", January 1997. (pp. 36-39).

فقامت الحكومة بتجنيس المئات في الستينيات ، وإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية في عام ١٩٨١ وحلت المجلس مرتين وساهمت باحتواء وحتى شراء الصحف الكويتية والبعض من القيادة السياسية دفع باتجاه إيصال قناعة لإثبات عدم جدوى الديمقراطية ـ وكان النيل والانتقاد وتهميش إنجازات مجلس ١٩٩٢ ، وخاصة عندما يكون هناك مجلس قوى ممثل لكافة التيارات السياسية تجند الحملات الواسعة لمهاجمته والانتقاص من إنجازاته مما ولد لدى الناخب الكويتي في التحضير لانتخابات ١٩٩٦ شعورا بالإحباط والتذمر الشعبي في أن مجلس ١٩٩٢ لم يحقق شيئا ، مع أن مجلس ١٩٩٢ دافع عن حقوق المواطنين وفعل أدواته التشريعية والرقابية وسط اتحاد وتعاون القوى السياسية في أول عامين من عمر المجلس فأصدروا قوانين هامة منها قانون المديونيات الهام الذي تم تعديله عام ١٩٩٨ ، ووضع رقابة صارمة على وزارات الدولة واستثمارات الدولة في الداخل والخارج لأول مرة يدخل وزارة الدفاع ضمن دائرة الرقابة ، ويفعل عمل ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة ، ويصدر قوانين هامة تتعلق بالإسكان واستقلالية القضاء ، ومحاكمة الوزراء ، ومنع الاختلاط بين الجنسين في جامعة الكويت ويدخل في جدل طويل مع الحكومة حول المادة ٧١ ، والمراسيم التي صدرت أثناء فترة تعطيل المجلس (١٩٨٦ إلى ١٩٩٢) ، كما نظر في قوانين وإجراءات للتقاعد المبكر وأوقف التجاوزات والهدر في المال العام ، ووسع من المشاركة السياسية بالسماح لأبناء المتجنسين بالمشاركة السياسية وإنشاء لجنة دائمة هي لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومع ذلك تم تهميش إنجازاته واتهم بأنه مجلس انقسامات وخلافات فضاعت أولوياته وتفرقت القوى السياسية ونجحت القوى المعادية للمجلس والمتضررة من وجوده عبر الصحافة والديوانيات من إلصاق صورة «مجلس إضاعة الفرص» حيث ركز على القضايا الجانبية من فصل الطلاب عن الطالبات في الجامعة ، والنقاب واستجواب وزير التربية ، ولم ينجح المجلس في تحسين صورته المهتزة في عيون الناخبين .

جاءت الحملة الانتخابية لمجلس ١٩٩٦ وسط جو عام محتقن ومشبع ضد مجلس ١٩٩٢ ، في عام ١٩٩٢ كان الرأي العام متذمرا من الحكومة بسبب كارثتي الغزو ، وحلس مجلس الأمة في عام ١٩٨٦ وتعطيل الحياة البرلمانية ، وكانت الحكومة ضعيفة بعد التحرير والقوى السياسية التي نظمت نفسها سواء كانت إسلامية أو ليبرالية قوية أصدرت بيانات مشتركة ، أعلنت فيها عن برامجها ومرشحيها وهو طبعا ما يتناقض مع القانون ، لأنه كما يقول وزير العدل الكويتي

السابق النائب محمد ضيف بن شرار «من المعروف أن الدستور الكويتي لم ينص على إنشاء الأحزاب السياسية»[٢٣] ، ومع ذلك انتشرت هذه التنظيمات السياسية التي وصل عددها إلى سبعة بعد التحرير وارتفعت في عام ١٩٩٨ إلى تسعة تنظيمات سياسية على الساحة السياسية الكويتية ، بدون أن تقوم الحكومة باتخاذ أية إجراءات رسمية ضدها ـ خاصة وأن لدى هذه التنظيمات السياسية نوابا ووزراء ، وتقوم الحكومة أحيانا بمخاطبة بعض الأمناء العامين لهذه التنظيمات غير الرسمية بخطابات رسمية وكأنها تعترف بوجودهم بشكل Defacto كأمر واقع» .

نفضت الحكومة عن نفسها رداء التردد والضعف في انتخابات ١٩٩٦ ، وقامت بتمهيد الطريق منذ البداية ليكون لها دور فعال ، لمجلس جديد تكون الحكومة اللاعب الرئيسي فيه ، أهم فارق بين انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦ أن الشعب أثناء انتخابات ١٩٩٢ كان مع المعارضة وأراد محاسبة الحكومة على تقصيرها والحكومة كانت ضعيفة بينما القوى السياسية كانت قوية ، بينما في انتخابات ١٩٩٦ كانت الحكومة قوية وممسكة بحزم بدفة السياسة ، بينما كان الشعب متألما وغاضبا من أداء المجلس الذي لم يحقق طموحه فيما تعرضت القوى السياسية للتمزق والتشتت ودخلت مرحلة الذبول السياسي وسط تراشق واتهامات وخاصة بين التيارات الليبرالية والإسلامية ، وكان ملفتا عدم اهتمام الناخبين ومتابعتهم للحملة الانتخابية وهذا ما سنتطرق له خلال تحليلنا للظواهر التي رافقت الحملة الانتخابية .

سادسا (د): ظواهر الحملة الانتخابية لمجلس الأمة الثامن: ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠

أهم الظواهر التي صاحبت الحملة الانتخابية لمجلس الأمة الثامن :

١ ـ انتخابات مجلس ١٩٩٦ شهدت عودة الحكومة لتسلم زمام المبادرة والإمساك بدفة القيادة وسط إحباط الناخبين .

٢ ـ تراجع قوة وتآكل رصيد المعارضة والتنظيمات السياسية حتى أن بعض التنظيمات السياسية اختفى وتلاشى كليا .

٣ ـ الذبول السياسي للتنظيمات السياسية وسط صراع وتراشق لأول مرة بين التيارات السياسية علنا وتراجع أهميتها .

(٢٣) الأهرام العربي العدد ٣٧ ، ٦ ـ ديسمبر ١٩٩٧ صفحة ٣٠ .

٤ ـ إجراء الانتخابات في أجواء انتعاش اقتصادي بسبب زيادة دخل الدولة من النفط بمعدل ٣ دولارات للبرميل وتأجيل الإجراءات غير الشعبية من زيادة الرسوم وفرض ضرائب كان يعارضها المجلس مما أجل اتخاذ الجرعات المؤلمة .

٥ ـ زيادة التبادل في سوق الأسهم النشط بنسبة زيادة فاقت ١٩٢٪ عن عام ١٩٩٥ مما جعل سوق الأسهم الكويتية أنشط سوق أسهم في العالم العربي[٢٤] .

٦ ـ برودة الحملة الانتخابية في عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع سخونتها عام ١٩٩٢ حينما كانت قضايا مثل الغزو وعودة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي ومحاسبة المقصرين تطغى على الساحة السياسية .

٧ ـ في سابقة تسجل للمرة الأولى ، أن مجلس الأمة السابع ، لم يأخذ إجازاته التقليدية واستمر في عقد جلساته وتصريف الأمور وتأخير دور الانفضاض للمناقشة والمصادقة على الميزانيات وفقد النصاب كثيرا بسبب انشغال النواب المرشحين بالتزاماتهم البرلمانية وفي نفس الوقت التحضير والمشاركة بالحملة الانتخابية حيث لم يفصل بين نهاية دور الانعقاد والانتخابات سوى يومين ، واستخدم المجلس كمنبر للرد على الاتهامات الموجهة للأعضاء أثناء الحملة الانتخابية .

٨ ـ استهلاك مرشحي عام ١٩٩٦ لشعارات كانت رائجة عام ١٩٩٢ وانتقاد المرشحين الجدد لمجلس ١٩٩٢ وأعضائه .

٩ ـ وصل عدد المرشحين إلى ٢٥٣ مرشحا قبل أن ينخفض العدد ويستقر على ٢٣٠ مرشحا في ٢٥ دائرة انتخابية يتنافسون على ٥٠ مقعدا .

١٠ ـ ٩ نواب من مجلس الأمة السابق ١٩٩٢ ـ قرروا عدم الترشيح إما بسبب اعتزال العمل السياسي مثل جاسم الصقر ، وأحمد الخطيب أو لأنهم خسروا انتخابات فرعية في دوائرهم مثل تركي العازمي ومحمد المهمل أو لأسباب أخرى بينما قرر ٤١ عضوا من مجلس ١٩٩٢ ترشيح أنفسهم بنسبة ٨٢٪ من أعضاء مجلس ١٩٩٢ .

١١ ـ مشاركة أبناء المتجنسين الذين مضى على تجنسهم عشرون عاما للمرة الأولى بالاقتراع .

١٢ ـ ظهور انتخابات فرعية طائفية لأول مرة في مناطق داخلية ـ الدعية ، الدائرة الرابعة وسط تحذير البعض من تصدع الوحدة الوطنية حيث تحالف بعض المرشحين السنة ضد المرشح

(٢٤) Middle East Economic Digest, Kuwait special report, 27/2/98 p. 9.

الشيعي السيد حسين القلاف (وسط اتهامات له بأنه مرشح حزب الله) ، وفيما بعد رفضت السفارة الأمريكية في الكويت منحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية بحجة انتمائه لحزب الله المصنف كتنظيم إرهابي .

١٣ ـ مهاجمة المرشحين لمجلس ١٩٩٢ ولاستمرار بالانعقاد مثل اتهامات الخرافي وزير المالية السابق ومهاجمته للحكومة والمجلس بالمهاترات وجلد النفس[٢٥] .

١٤ ـ استخدام الصحافة كمنبر للقذف والشتائم والفضائح في انزلاق خطير لعلاقة التنظيمات السياسية حيث خصصت صحيفة «الطليعة» الناطقة باسم المنبر الديمقراطي الكويتي ـ التنظيم الليبرالي مقالاتها وافتتاحياتها الأسبوعية لمهاجمة أقطاب الحركة الدستورية الإسلامية وخاصة رئيس اللجنة المالية د . إسماعيل الشطي ، فيها رد الإسلاميون في صحيفة «الوطن» على اتهامات الليبراليين[٢٦] . كما أن الصحف الكويتية بمجملها شنت حملة نقد منظمة على أداء مجلس ١٩٩٢ .

١٥ ـ كعادة متكررة في كل حملة انتخابية اعتصمت حوالي ٢٠٠ امرأة كويتية في جمعية المحامين للمطالبة بحق المشاركة في الانتخابات وذكرت بعض المشاركات اللواتي يمثلن ١٣ جمعية نفع عام أنهن جمعن أكثر من ألف توقيع على عريضة تطالب الحكومة بمنح المرأة حقوقها السياسية ، فيما تتهم تلك الجمعيات النسائية بأن حركة المطالبة النسائية تقتصر على «مجموعة قليلة» من نساء المجتمع المخملي المتأثرات بالتربية الغربية حيث شهد الاعتصام النسائي في جمعية المحامين حضور نسائي أقل من اعتصام ١٩٩٢ ، وغابت اللافتات والشعارات التي كانت في اعتصام ١٩٩٢ ، كما طغى على الاعتصام حديث النساء باللغة الانجليزية وكأن الحدث موجه للصحافة الغربية دون غيرها ، مما دفع بإحدى الناشطات السياسيات لتقول بإننا خفنا من رجال الشرطة في المسيرة التي لم تحدث ، وربما أننا لم ننزل غير مستعدات لنيل حقوقنا السياسية لأننا لانزال نخاف من عصى الشرطة[٢٧] ، وكانت لجنة قضايا المرأة قد جمعت دعوة النساء في الكويت للإضراب لمدة يوم ٢٩/ ٦ لم تلق استجابة تذكر .

١٦ ـ اتباع طريقة جديدة لفرز الأصوات لأول مرة ، فقد تم فرز الأصوات في اللجان الفرعية

(٢٥) الحياة ـ لندن ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦ ص٤ .
(٢٦) الحياة ـ لندن ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٦ ص٤ .
(٢٧) الحياة ـ لندن ٣٠/ ٩/ ١٩٩٦ ص٤ .

وإعلانها للجمهور بدلا من نقلها إلى اللجنة الرئيسية ثم فرز الأصوات لتوفير الجهد والوقت والتعجيل في إعلان وظهور النتائج[٢٨] .

١٧ ـ ترشيح بعض أفراد الأسرة الحاكمة ، مثل الشيخ أحمد الفهد ، بن شقيق أمير الكويت حيث أثار ترشيحه جدلا قانونيا ولم يسبق أن قام أحد من آل الصباح ومنذ بدء العمل بدستور الكويت عام ١٩٦٢ والانتخابات لمجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣ إن رشح نفسه ، وعرفا لا يشارك أفراد الأسرة الحاكمة في الانتخابات لينأوا بأنفسهم من اتهامات التأثير على العملية الانتخابية وحتى لا يتعرضوا للنقد والهجوم والتجريح الشخصي[٢٩] .

وبعد تدخل سمو الأمير شخصيا أعلن الشيخ أحمد الفهد انسحابه من الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، ومع ذلك يذكر الشيخ أحمد الفهد ، أن مستقبله كما يراه هو في البرلمان ، وأن على الأسرة الحاكمة أن تتغير في المستقبل ، وسيرشح نفسه كما يقول لمراسلة الـ Guardian البريطانية إن ليس في عام ٢٠٠٠ فبالتأكيد عام ٢٠٠٤ لأنني أريد أن أكون مسؤولا منتخبا وليس معينا[٣٠] .

١٨ ـ استمرار غياب ظاهرة العنف والاشتباكات التي ترافق عادة انتخابات دول العالم الثالث فلم تسجل أي حادثة عنف أو إخلال بالأمن .

١٩ ـ تفشي ظاهرة شراء الأصوات مع اقتصارها على بعض الدوائر الانتخابية دون غيرها .

٢٠ ـ التنافس الحاد على رئاسة المجلس بين الرئيس الحالي أحمد السعدون ، ووزير المالية والنائب السابق جاسم الخرافي وموقف الحكومة طغى على سير الحملة الانتخابية وفرض نفسه ـ حيث كتبت صحيفة الحياة أن المعركة الحقيقية هي بين الخرافي والسعدون على رئاسة مجلس الأمة .

٢١ ـ نوعية خلفية المرشحين اختلفت بشكل كبير حيث ترشحت الأغلبية الساحقة من المرشحين الـ ٢٣٠ تحت بند «المستقلون» وكذلك زيادة نسبة «مرشحين من نواب الخدمات» ومرشحي المجلس الوطني بالمناطق الداخلية .

٢٢ ـ استضافة الحكومة الكويتية ممثلة بوزارة الإعلام ١٧٥ مرسلا صحفيا من جميع أنحاء العالم وبشكل لافت حيث زاروا مقار المرشحين واستمعوا للقضايا والمواضيع وأجروا مقابلات مع

---

(٢٨) الحياة ـ لندن ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ ص ١ ـ ٦ .

(٢٩) الحياة ـ لندن ٢٥/ ٩/ ١٩٩٦ ص ٧ ، والوسط لندن ، العدد ١٩٤٠ ، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥ ص ١٦ ـ ١٧ .

(٣٠) The Guardian, London 28/3/1997. p 7.

المرشحين والناخبين ، التغطية الإعلامية واهتمام الصحافة والإعلام الغربي لم يكن بالمستوى الذي كان عليه في تغطية انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢ بعد التحرير مباشرة إلا أن إذاعة وتلفزيون الكويت قاما بنقل مباشر لعملية الاقتراع وفرز الأصوات من قبل المرشحين في أجهزة الإعلام الرسمي وعلى مدار الساعة في بادرة إعلامية حكومية هي الأولى من نوعها ، مع استمرار الحكومة في منع قبول أي إعلانات مدفوعة الثمن من قبل المرشحين في أجهزة الإعلام الرسمية .

٢٣ ـ انحسار ظاهرة وأهمية الانتخابات الفرعية كجواز مرور لعضوية مجلس الأمة ، النتائج تبين لنا أن ظاهرة الانتخابات الفرعية والتي تقيمها القبائل لزيادة فرص مرشحيهم للفوز بعضوية مجلس الأمة ، بدأت تسلك مسلكا آخر حيث بدأ الوعي السياسي لأبناء هذه القبائل بالنمو لإيصال من يرونه الأفضل لا من تراه القبيلة جديرا بالوصول ، وهكذا يبدو أن الانتخابات الفرعية مصيرها الاندثار بسبب ما تفرزه من عصبية وقبلية ، وخاصة بعد أن أصدر مجلس الأمة الكويتي قانونا في فبراير ١٩٩٨ يحرم ويجرم الانتخابات الفرعية ، حيث شهدت تراجعا واضحا في عدد المرشحين الذين يصلون للتنافس على انتخابات مجلس الأمة ، ففي عام ١٩٩٢ تم اختيار ٢٨ مرشحا من أصل ٢٧٨ بانتخابات فرعية فاز من هؤلاء ١١ مرشحا لعضوية مجلس الأمة بنسبة ٢٢٪[٣١] .

بينما أوصلت انتخابات ١٩٩٦ الفرعية ٢٠ مرشحا كما تثبت دراسة الباحث ، فاز من هؤلاء المرشحين ٨ أعضاء فقط بعضوية مجلس الأمة أي بنسبة ١٦٪ أي أن ٤٠٪ من الفائزين بالانتخابات الفرعية استطاعوا أن يصلوا لعضوية مجلس الأمة عام ١٩٩٦ ، ويمثل هذا تراجعا عن انتخابات ١٩٩٢ بنسبة ٦٪ عن الانتخابات السابقة ، مما يدل على استمرار تراجع أهمية وفائدة الانتخابات الفرعية .

الانتخابات الفرعية سيقضي عليها بالقانون وبالممارسة والوعي السياسي الذي بدأ يتبلور ويصبح أكثر وضوحا مما سيساهم أفضل بتطوير عملية الاقتراع والديمقراطية بشكل عام في الكويت .

سابعا: القضايا التي ظهرت في الحملة الانتخابية لمجلس الأمة الثامن ١٩٩٦:

بالنسبة للقضايا وأهميتها ونوعيتها فقد اختلفت اختلافا كليا بالنسبة للناخب الكويتي عما كانت عليه قبل أزمة الكويت وفي فترة ما بين الأزمة[٣٢] ، وبرغم تعدد الأيديولوجيات

(٣١) الدستور ـ الكويت ، ٢٥/ ٥/ ١٩٩٨ ـ ص٦ ـ ٧ .

(٣٢) ملاحظات واستنتاجات الباحث انظر عبدالله الشايجي مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مصدر سابق .

والحركات الاجتماعية في الكويت قبل الغزو فإن جاذبية مثل هذه الهويات المختلفة بدأت تخبو بعد التحرير وأصاب النظرة القومية بالنسبة للكويتيين كما تثبت إحدى الدراسات نوعا من «الانكماش والتقلص» ، إذ رفض ٧٠٪ من أفراد العينة الأفكار التي تدعو إلى الهوية العربية المشتركة والوحدة العربية ، في المقابل كما تثبت الدراسة أنه لم يكن هناك تأييد على المستوى العام للحركات الإسلامية كما أن التأييد للإسلام كعقيدة لم يضعف وظلت هوية المسلم مهمة بالنسبة للمواطنين[٣٣] في انتخابات مجلس الأمة الثامن ـ أكتوبر ١٩٩٦ ـ كما تثبت دراسة «حول انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثامن ١٩٩٦ من إصدار أمانة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، التابعة لمجلس الوزراء احتلت قضية الاقتصاد المرتبة الأولى لدى جميع المرشحين واختلفت أولويات القضايا بالنسبة للتيارات السياسية والمناطق الانتخابية ، ففي الوقت الذي حصلت فيه القضية الاقتصادية على الأولوية في المناطق الداخلية ، احتلت قضايا الشباب المرتبة الأولى في المناطق الخارجية وكذلك اهتمامات مرشحي القبائل الفائزين بالانتخابات الفرعية ، بالنسبة لمرشحي المنبر الديمقراطي جاءت قضية السلطة التشريعية في المرتبة الأولى يليها قضايا الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن وقضية الشباب التي جاءت في الرتبة الخامسة بالنسبة للجماعات الإسلامية احتلال قضية تطبيق الشريعة الإسلامية مكان الصدارة في القضايا الرئيسية بينما لم يتم ذكرها إطلاقا لدى مرشحي المنبر الديمقراطي ، وبالنسبة للائتلاف الإسلامي الوطني ـ الشيعة أولى قضايا اهتمامهم كانت قضايا الجهاز الإداري ، وكان هناك تقارب بين المرشحين المستقلين والإسلاميين المستقلين في ترتيب أولوية القضايا الرئيسية وهي «الاقتصاد ، الشباب ، الرعاية السكنية ، الأمن ، والمناطق السكنية ، وبصفة عامة تؤكد الدراسة أن القضايا الرئيسية حسب الترتيب جاءت كالتالي :

«القضايا الاقتصادية أولا ثم الشباب ، والقضية الأمنية أتت رابعا بعد قضية الرعاية السكنية والصحية ، في حين لم تحتل قضية الديمقراطية والمكاسب الدستورية إلا على المرتبة الثالثة عشرة[٣٤] وبصفة عامة فقد غابت القضايا الرئيسية التي كانت موضوع نقاش في الانتخابات السابقة وأصبحت قضايا متعلقة بإنجازات مجلس ١٩٩٢ واختصاصاته والدفاع من قبل المرشحين النواب عن إنجازات وأداء مجلس ١٩٩٢ هي الصفة العامة التي سيطرت على القضايا خاصة وسط التراشق والتقاذف العلني بين الكتل والتيارات السياسية المتصارعة .

(٣٣) يوسف غلوم علي ، كاثرين مايترو وشيري لو كلير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٥ العدد ٤ ، شتاء ١٩٩٧ ص١٦ .
(٣٤) دراسة «حول انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثامن ١٩٩٦» : أمانة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء الكويتي .

تركزت القضايا الرئيسية تحت ستة مواضيع :

١ ـ الاقتصاد ، الميزانية ، العجز ، الخصخصة والرسوم والبطالة حيث باتت قضايا مثل التوظيف والعجز في الميزانية والحديث عن زيادة الرسوم مثار جدال طويل بين الحكومة ومجلس الأمة ، ومما يزيد هذه القضية تعقيدا استمرار العجز في الميزانية الذي يتجاوز الـ ٥ مليارات دولار والحاجة لإيجاد ١٠ آلاف وظيفة جديدة سنويا للسنوات الخمسة القادمة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠) لاستيعاب مخرجات التعليم الثانوي والتطبيقي الجامعي وسط سياسة الكويت التي تتبعها الحكومة في وزاراتها مع إحلال الكويتيين مكان الأجانب بنسبة ١٠٪ سنويا .

ولكن ما يفاقم الأزمة الاقتصادية في الكويت أن ٩٣٪ من الكويتيين يعملون في القطاع العام من قوة عمل كويتية تصل إلى ١٨٨ ألفا يعمل ١١ ألف كويتي فقط في القطاع الخاص[٣٥] وقد سيطرت قضايا البطالة والخصخصة وحماية المال العام على غيرها من القضايا .

٢ ـ قضايا الأمن بشقيه الخارجي والداخلي : تزامنت الحملة الانتخابية مع التصعيد بين العراق والولايات المتحدة وركز العديد من المرشحين في قضاياهم الانتخابية على الجانب الأمني ، وقد شارك هذا الباحث بما لا يقل عن ٦ ندوات تطرقت للأمن الخليجي والخطر العراقي ، وفقدان الاستراتيجية الأمريكية[٣٦] في التعامل بشكل جذري ونهائي مع الملف العراقي ، كذلك تطرق المرشحون لقضايا تتعلق بالتركيبة السكانية وقضية المقيمين بصورة غير شرعية «البدون» .

٣ ـ قضايا تتعلق بمجلس ١٩٩٢ ، فقد وجه مرشحون مثل دعيج الجري انتقادات لمجلس ١٩٩٢ لاستمراره بعقد الجلسات إبان الحملة الانتخابية ووصف ذلك «بغير عادل» لأن المرشحين يحصلون على تغطية إعلامية مجانية ، وطالب نائب سابق ومرشح لمجلس ١٩٩٦ عباس الخضاري الذي طالب بعد عامين بسبب تردي أداء مجلس ١٩٩٦ من الناخبين بإقالة مجلس ١٩٩٦ ـ طالب بتشكيل لجنة شعبية لمحاسبة النواب على أعمالهم ، فيما يرى النائب إسماعيل الشطي عضو الحركة الدستورية أن مجلس الأمة السابق تعرض لحملة ديموغوجية من الصحافة والرأي العام وصفها بالمغلوطة لأن كثيرا من القضايا التي اتهم مجلس ١٩٩٢ بعدم التصدي لها أو تنفيذها هي من اختصاص السلطة التنفيذية وليس المجلس ، ولكن الناخب يتذمر ممن انتخبه[٣٧] .

---

(٣٥) Middle East Economic Digest, op. cit, p. 10.

(٣٦) الحياة ـ لندن ٢٨/ ٩/ ١٩٩٦ ص٤ .

(٣٧) مقابلة د . اسماعيل الشطي ، الكويت مايو ١٩٩٨ .

٤ ـ قضايا التصدي للظواهر السيئة للممارسة الانتخابية : وهاجم عدد غير قليل من المرشحين ظاهرة شراء الأصوات كخطر على الديمقراطية الكويتية ، وتسيء للناخبين والمرشحين ، كما تم التطرق لانتقاد ظاهرة الانتخابات الفرعية كخطر على الوحدة الوطنية خاصة تلك التي جرت في منطقة الدعية على أساس طائفي وليس كما هي العادة في المناطق الخارجية حيث تجرى على أسس قبلية .

٥ ـ الوعود والمطالب والتوقعات وما هو مطلوب من مجلس ١٩٩٦ كإحدى القضايا التي ركز عليها العديد من المرشحين والمطالبة بالتنسيق بين القوى ورص الصفوف ووضع برنامج للأولويات .

٦ ـ القضايا الاجتماعية مثل الأزمة الإسكانية وطول انتظار المواطن لفترة تتجاوز ١٥ سنة للحصول على السكن الحكومي والتي تطرق لها وعالجها بإصدار قانون مجلس ١٩٩٢ ـ وكذلك قضايا التعليم ومخرجات التعليم العام وأوضاع الجامعة ، وقضايا الرعاية الصحية وتدهور الخدمات ، وقضايا التركيبة السكانية وكيف أن الكويتيين لايزالون أكبر أقلية في البلد حيث لا تتجاوز نسبة الكويتيين ٥ , ٣٥٪ من السكان ، وقضايا البدون وحقوق المرأة السياسية ومشاركتها في الانتخابات .

وقد غابت قضايا كلية أو وطنية مثل قضايا الجنسية ، والدفاع عن المال العام ، وتعديل المادة الثانية من الدستور وفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء وكان التركيز أكثر على قضايا فردية ، وخاصة التوظيف والبطالة والخدمات ولهذا برز نجم «نواب الخدمات» ، لدرجة أن أحد المرشحين الذي أصبح نائبا فيما بعد عين ٤٠٠ مواطن في وزارات الدولة أثناء الحملة الانتخابية ، وتم تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة[٣٨] .

ثامنا: الناخبون ـ المرشحون والكتل السياسية

(أ) الناخبون:

كما يوضح الجدول رقم ١ فإن عدد الناخبين في الكويت ارتفع من ٤٤٠ ,١٨ ناخبا في انتخابات مجلس الأمة السابع ١٩٩٢ إلى ١٦٩ ,١٠٧ ناخبا لانتخابات مجلس الأمة الثامن ١٩٩٦ ، بزيادة قدرها ٧٢٩ , ٢٥ ناخبا خلال ٤ سنوات ، وهي زيادة قياسية وصلت إلى ٣٢٪ ،

(٣٨) مقابلة د . حسن جوهر ، الكويت ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٦ .

هذه الزيادة التي طرأت على القاعدة الانتخابية من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ حيث سجلت زيادة ٥٩٢ , ٢٤ بنسبة ٤٣٪ خلال ستة أعوام ونصف ، ومرد الاطراد الكبير في الزيادة إلى أعداد الناخبين بالإضافة للزيادة الطبيعية وإضافة كل من بلغ ٢١ سنة في فبراير من كل عام عند فتح باب التسجيل في الدوائر الـ ٢٥ لاعتماد مجلس الأمة السابع لقانون ٣٢/ ١٩٩٥ والذي تم بموجبه تعديل المادة واحد من قانون الانتخابات لتصبح لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر ٢١ سنة ميلادية عاملة حق الانتخاب ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنسه ٢٠ سنة ميلادية وفقا لحكم المادة ٦ من المرسوم الأميري رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ لقانون الجنسية[٣٩] ، وفقا لتعديل قانون الانتخابات ، فقد تقلص عدد السنوات التي يحق للمتجنس بتسجيل نفسه بقيد الناخبين في دائرته الانتخابية من ٣٠ إلى ٢٠ سنة ، وحسب بعض الإحصائيات فإن العدد الفعلي للمتجنسين الذين يحق لهم المشاركة في الاقتراع لمجلس الأمة الثامن يبلغ ٢٤٤٣٤ متجنسا سواء من ولدوا بعد حصول آبائهم على الجنسية أو من المتجنسين أنفسهم وأولادهم الذين ولدوا قبل حصول آبائهم على الجنسية .

وتعد الكويت واحدة من أكثر الدول تشددا ومحافظة في توسيع القاعدة الانتخابية حيث تؤكد إحصائية صدرت في ابريل من عام ١٩٩٨ أن عدد المواطنين الكويتيين بلغ ٧٦٠ , ٠٠٠ مواطنا من أصل ٢ , ١٤٥ , ٠٠٠ مليون عدد سكان الكويت أي أن نسبة المواطنين للسكان لا تتجاوز أكثر من ٣٥ , ٥٪ كما أن إحصائيات وزارة الداخلية تفيد أنه أضيفت إلى لوائح الناخبين في فبراير ١٩٩٨ ـ ٢ , ١٦٤ ناخبا[٤٠] ، ليرتفع عدد الناخبين إلى ١٠٩ , ٣٣٣ من أصل ٧٦٠ , ٠٠٠ أي ما معدله ١٤ , ٥٪ من المواطنين الكويتيين وبهذا تبقى الكويت تحرم شرائح كبيرة من المجتمع من الحقوق السياسية وحيث تبقى المرأة وأفراد القوات المسلحة ، ومن هم أقل من ٢١ سنة والطلبة الذين يدرسون في الخارج المتجنسين الذين لم يكملوا مدة ٢٠ سنة على حصولهم على الجنسية مستثنين من المشاركة السياسية ، ومن الجدير ملاحظته هنا هو أن الكويتيين يزدادون بمعدل ٣ , ٧٪ سنويا وهي واحدة من أعلى النسب في العالم ، وأن ٤٤٪ من الكويتيين هم أقل من ١٤ سنة أو ٢٠٪ أعمارهم تتراوح بين ١٥ ـ ٢٤ سنة[٤١] ، فإن ٦٠٪ من الكويتيين هم دون ٢١ سنة .

---

(٣٩) كونا ـ الكويت ٦/ ١٠/ ١٩٩٦ .

(٤٠) كونا ـ الكويت ٦/ ١٠/ ١٩٩٦ .

(٤١) الوطن ، الكويت ١٤/ ٤/ ١٩٩٨ ص ١ .

وتقدم في كل فصل تشريعي مشاريع قوانين لتوسيع القاعدة الانتخابية أبرزها مشاريع القوانين المتعلقة بإعطاء المرأة حق المشاركة السياسية عبر تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات ـ إلا أن مشروع القانون يتعطل عادة في لجنة الداخلية والدفاع التي عادة يسيطر عليها المحافظون ، ولكن في مجلس الأمة الثامن تم إجهاض مشروع القانون فيها استنادا إلى فتوى من وزارة الأوقاف صادرة في عام ١٩٨٥ .

(ب) الدوائر الانتخابية:

أثناء تعطيل البرلمان عام ١٩٨٠ صدر قانون ٩٩/ ١٩٨٠ بزيادة عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ دوائر كل دائرة تختار الأعضاء الخمسة الحائزين على أعلى عدد من الأصوات إلى ٢٥ دائرة كل دائرة تختار العضوين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات ، وذلك لموازنة قوى المعارضة ، ومنذ ذلك الوقت بقيت الدوائر الخمس والعشرون مثارا لجدال طويل حول عدالة التوزيع وعدد السكان في تلك الدوائر فمثلا إذا نظرنا إلى عدد السكان في دائرة مثل الدائرة الانتخابية الثالثة ـ الشامية ـ الشويخ نرى عدد الناخبين فيها ١٨٥١ ناخبا بينما دائرة الأحمدي الـ ٢١ بلغ فيها عدد الناخبين ٩٧٤٠ ناخبا أي أكثر من ٥ أضعاف ، وأن مرشحا مثل سعدون العتيبي في الدائرة ٢١ رغم حصوله على ٣٢٤٢ صوتا خسر انتخابات وقدم طعنا في انتخابات مجلس الأمة ، بينما نرى مرشحين من الدائرة ٢٥ مثلا مثل مرزوق الحبيني حصل على ٥٥٣ صوتا وفاز بعضوية مجلس الأمة لأن عدد ناخبي الدائرة ٢٥ هو ١١٢٩ ناخبا ، وقد دار الكثير من النقاش أثناء الحملة الانتخابية وبعدها عن تعديل الدوائر الانتخابية وحتى عن جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة للقضاء على الكثير من التجاوزات وعدم العدالة والمساواة ، وهذا النقاش على ما يبدو سيتكرر في كل فصل تشريعي وانتخابات برلمانية في الكويت .

(ج) الاقتراع:

كعادة الناخبين الكويتيين المتابعين لنشاطات مجلس الأمة والمهتمين بالعملية ، فالمتابع لنسبة وعدد المقترعين في الانتخابات النيابية الكويتية يلاحظ بقاء النسبة مرتفعة بمتوسط ٤١ , ٨٧٪ في الانتخابات الأربعة الأخيرة ، حيث كما يبين جدول ١ ، فإن نسبة المقترعين في انتخابات مجلس الأمة الثامن كانت ٤١ , ٨٣٪ حيث اقترع ٨٩٣٨٧ ناخبا من أصل ١٠٧١٦٩ ناخبا هذه النسبة هي واحدة من أعلى النسب في الانتخابات للسلطة التشريعية في العالم حتى بالمقاييس الغربية

فمثلا في انتخابات الكونغرس الأمريكي التي تجرى كل سنتين لا تتعدى نسبة المقترعين ثلث الناخبين ، وفي الانتخابات البرلمانية في اليمن وصلت نسبة المقترعين إلى ٦٠٪ . وفي بعض الدوائر في الكويت وصلت النسبة في الدائرة ١٤ مثلا إلى أكثر من ٨ , ٨٨٪ بينما أقل دائرة إقبالا على الاقتراع كانت الأحمدي حيث وصلت نسبة المقترعين ١ , ٧٧٪ وكان التنافس حادا في بعض الدوائر لدرجة أن النائب السابق جمال الكندري خسر مقعده وحل ثالثا بفارق ١٢ صوتا فقط ، وخالد الصانع حل ثالثا في دائرته السابعة كيفان بفارق ١٤ صوتا ، والـ ٢٥ خاسرا الذين حلوا في المرتبة الثالثة خسروا جميعا بفارق ٣١٤٩ صوتا مما يدل على ضآلة وضيق القاعدة الانتخابية في الكويت لدرجة أن ٨٨[٤٢] مرشحا لم يحصلوا حتى على ١٠٪ من الأصوات مما يعني أنهم خسروا الـ ٥٠ دينارا التي دفعها كل واحد منهم كتأمين لإدارة الانتخابات والتي يستردها في حال حصوله على نسبة ١٠٪ على الأقل من أصوات الناخبين في دائرته .

ولم يستطع أفضل الفائزين أن يحرز سوى ٤٣ , ٥٢٪ من أصوات الدائرة وهو النائب جمعان العازمي والـ ٥٩٢ صوتا التي حصل عليها شكلت ٧٣ , ٦١٪ من نسبة أصوات المقترعين في دائرته ، بينما كانت أدنى نسبة لفائز لمحمد ضيف الله شرار وزير شؤون مجلس الأمة الحالي الذي فاز بنسبة ١٢ , ١٥٪ من أصوات الدائرة و٤ , ١٩٪ من أصوات المقترعين[٤٣] .

تاسعا : (أ) المرشحون والكتل السياسية

عكست الرغبة المرتفعة في المشاركة السياسية وابتعاد الكثير من المرشحين عن الترشيح تحت مظلة التيارات السياسية حالة المناخ الانتخابي الذي كان يسيطر على الساحة السياسية في فترة الحملة الانتخابية في أكتوبر ١٩٩٦ .

فقد شهدت انتخابات ١٩٩٦ انخفاضا ملحوظا في عدد المرشحين (انظر الجدول ١) عن انتخابات ١٩٩٦ ، فقد انخفض عدد المرشحين من ٢٧٨ مرشحا عام ١٩٩٢ إلى ٢٣٠ مرشحا عام ١٩٩٦ وبذلك يتساوى هذا العدد تقريبا مع عدد المرشحين لانتخابات مجلس الأمة السادس في عام ١٩٨٥ ، وبلغ عدد المرشحين الذين رشحوا للمرة الأولى ١٠٢ مرشحا بنسبة ٤٥٪ ، وتفاوتت أعداد المرشحين في الدوائر من أدنى عدد وهو ٤ مرشحين في الدائرة الرابعة إلى أعلى عدد المرشحين في الدائرة ١٧ حيث بلغ ٢١ مرشحا[٤٤] ، واتسمت أعداد كبيرة من

(٤٢) الأنباء ١٠/ ١٠/ ١٩٩٦ .
(٤٣) كونا ١٠/ ١٠/ ١٩٩٦ .
(٤٤) إدارة شؤون الانتخابات وزارة الداخلية .

المرشحين بصغر متوسط العمر حيث لم يتجاوز الخمسين عاما حوالي ٧٠٪ منهم ، وأكثر من نصفهم كان يحمل شهادات جامعية ، والصفة الثالثة كانت إصرار العديد منهم على الترشيح كمستقلين حتى ولو كانوا ينتمون أو مدعمين من تكتلات سياسية .

الجدول رقم (١)
مقارنة عامة بين مجالس ٨١ـ٨٥ـ٩٢ـ٩٦

	مجلس ٨١	مجلس ٨٥	مجلس ٩٢	مجلس ٩٦
عدد الدوائر	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
عدد المواطنين من الذكور لجميع الأعمار(١)	١٩١,٤٩٢	٢٣٨,١٨١	٣١٦,٥٨٤	٣٢٥,٩٦٧
نسبة الفرق		٪ ٢٤	٪ ٣٣	٪ ٣
عدد الناخبين	٤٢,٠٠٥	٥٦,٨٤٨	٨١,٤٤٠	١٠٧,١٦٩
الفرق في عدد الناخبين		+١٤,٨٤٣	+٢٤,٥٩٢	+٢٥,٧٢٩
نسبة الفرق		٪ ٣٥	٪ ٤٣	٪ ٣٢
عدد المقترعين	٣٧,٦٨٩	٤٨,٣٦٨	٦٨,٤٠٦	٨٩,٣٨٧
الفرق في عدد المقترعين		+١٠,٦٧٩	+٢٠,٠٣٨	+٢٠,٩٨١
نسبة الفرق		٪ ٢٨	٪ ٤١,٤٣	٪ ٨٣,٤١
نسبة المقترعين	٪ ٨٩,٧	٪ ٨٥,١	٪ ٨٤,٠٠	٪ ٨٣,٤١
عدد المرشحين		٢٣١	٢٧٨	٢٣٠
الفرق في عدد المرشحين			+٤٧	−٤٨
نسبة الفرق			٪ ٢٠	٪−١٧
نسبة التغيير في الأعضاء	٪ ٥٢	٪ ٥٦	٪ ٦٢	٪ ٥٠
عدد الأعضاء الجدد لأول مرة	٢٦	٢١	٢٧	١٨
الفرق في عدد الأعضاء الجدد		−٥	+٦	−٩
نسبة الفرق		٪−١٩	٪+٢٩	٪−٣٢
نسبة الأعضاء الجدد في المجلس		٪ ٤٢	٪ ٥٤	٪ ٣٦
عدد الأعضاء في مجالس أخرى غير المجلس السابق		٧	٤	٧
نسبتهم		٪ ١٤	٪ ٨	٪ ١٤
عدد الوزراء من الأعضاء	١	٢	٦	٤
عدد الوزراء	١٦	١٦	١٦	١٦
نسبة الوزراء الأعضاء من الوزارة	٪ ٦,٢٥	٪ ١٢,٥٠	٪ ٣٧,٥٠	٪ ٢٦,٦٧
عدد الأعضاء الذين أعيد انتخابهم		٢٢	٢٣	٢٥
نسبتهم		٪ ٤٤	٪ ٤٦	٪ ٥٠

خلال عشرة أعوام من سنة ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ زاد عدد الناخبين من ٥٦,٨٤٨ إلى ١٠٧,١٦٩ بمعدل ٥٠,٣٢١ ناخب ونسبة ٤٦,٩٠٪ .

المصدر : تحليلات واستنتاجات الباحث ـ أكتوبر ١٩٩٦ .

١ ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٥ العدد ٣٢ .

تاسعا (ب): التكتلات السياسية:

بسبب ما تعرض له مجلس ١٩٩٢ من تجريح وانتقادات لجأ الكثير من المرشحين للترشيح تحت تيار المستقلين ويبرز هذا التيار كأكبر تيار يضم ألوان الطيف من المستقلين الحقيقيين إلى المستقلين الليبراليين إلى المستقلين الإسلاميين ، كما شهدت انتخابات ١٩٩٦ تراجعا كاملا لاندفاع وتنظيم وتأثير التيارات السياسية بشكل واضح ، التيارات والكتل السياسية التي بدأت بالظهور وبشكل علني بعد التحرير عام ١٩٩١ ، حيث اتخذت هذه التيارات السبعة مسميات جديدة وتضم هذه التيارات وجهات نظر متفاوتة من مستقلين وليبراليين وإسلاميين وسنة وشيعة وحضر وقبائل ، ولسبب انعدام تصور واضح ومنظم للعمل السياسي الحزبي على المستويين الشعبي والرسمي سعت هذه التجمعات لتوفير وجهات سياسية محددة تعمل من خلالها وتتخذ من مقارها الرسمية مثل جمعيات النفع العام والحافلة بمنابر سياسية تطرح من خلالها فكرها الأيديولوجي ورؤاها الخاصة بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٤٥] .

وتنقسم التيارات السياسية إلى سبعة تجمعات وهي :

١ ـ الحركة الدستورية الإسلامية .
٢ ـ التجمع الإسلامي الشعبي .
٣ ـ الائتلاف الإسلامي الوطني .
٤ ـ المنبر الديمقراطي الكويتي .
٥ ـ التكتل النيابي .
٦ ـ التجمع الدستوري .
٧ ـ المستقلون[٤٦] .

التكتلان الجديدان:

في عام ١٩٩٧ برز إلى الوجود تنظيمان سياسيان جديدان ، الأول تيار ليبرالي يعرف بالتجمع الوطني الديمقراطي وكما يقول أمينه العام د . أحمد بشارة بأن التيار لا ينتمي إلى أي من الأيدلوجيات المعلبة الموجودة في الساحة ، ويتهم القوى السياسية بأنها مبعثرة وبأن التنظيم

(٤٥) فلاح المديرس ، السياسية الدولية ، التجمعات السياسية الكويتية مرحلة ما بعد التحرير ، أكتوبر ١٩٩٣ ص٥٢ .
(٤٦) بسبب محدودية الدراسة ، انظر أواخر ونتائج انتخابات هذه التيارات في عبدالله الشايجي ، انتخابات مجلس الأمة السابع مجلسة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ مصدر سابق .

الجديد سيرشح مرشحين لانتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٠ وهو تنظيم يقترب كثيرا في طرحه من المنبر الديمقراطي الكويتي[٤٧] .

أما التنظيم الثاني فهو إسلامي منشق من التيار السلفي ويعرف بـ «الحركة السلفية العلمية» ويؤكد أمين عام الحركة السلفية العلمية أن حركتهم رابطة ثقافية هدفها الدعوة ونشر العلم الشرعي وفضح التيارات الإلحادية ورفض العنف ، وهذه الحركة تعمل من خلال مجلتهم (المشكاة) ويمثل هذه الحركة ويتفق مع أطروحاتها نائب في مجلس الأمة هو د . وليد الطبطبائي[٤٨] ، وقد شارك ممثلون عن الحركة السلفية العلمية في اجتماع للقوى السياسية في ديوانية رئيس مجلس الأمة الأول عبدالعزيز الصقر في يونيو ١٩٩٨ للتباحث في موقف القوى السياسية من تردي العلاقة بين السلطتين وسط أجواء متشائمة عن عزم الأمير حل مجلس الأمة ، وقد شارك أحد رموز الحركة السلفية العلمية ومنظر الحركة الدكتور عبدالرزاق الشايجي مع آخرين في صياغة البيان الختامي لتجمع القوى السياسية ، وهكذا بات هناك تسعة تجمعات سياسية على الساحة السياسية الكويتية .

تراجع الكتل السياسية:

تراجع التيارات السياسية في عام ١٩٩٦ واختفاء بعضها وعدم ترشيح حتى أعضاء تحت مظلة بعض التيارات له مدلول واضح على تعثر وتراجع الخطوات التي اتخذت عقب التحرير مباشرة من وجود وحضور وزخم لهذه التيارات .

فالمنبر الديمقراطي الذي رشح ٨ مرشحين عام ١٩٩٢ اكتفى بترشيح ثلاثة مرشحين في انتخابات ١٩٩٦ . الحركة الدستورية التي كانت قد رشحت ٥ مرشحين عام ١٩٩٢ اكتفت بترشيح ٤ مرشحين بدون الإعلان عن لائحة بأسماء المرشحين الذين تدعمهم الحركة ، كما فعلت في انتخابات ١٩٩٢ .

أما التجمع الإسلامي الشعبي الذي رشح ٧ مرشحين عام ١٩٩٢ فقد رشح نفس العدد عام ١٩٩٦ ولكن لم يعلن عن أسمائهم .

واختفى التجمع الدستوري وامتنع عن ترشيح أحد عام ١٩٩٦ واكتفى بدعم عبدالوهاب الهارون في الدائرة الثانية .

---

(٤٧) القبس ، الكويت ٢٩/ ١١/ ١٩٩٧ ص ١٠ ـ ١١ .

(٤٨) الوطن ، الكويت ١٥/ ١١/ ١٩٩٧ ص ٥ .

أما الائتلاف الإسلامي الوطني (الشيعة) فلم يعد له وجود ، ورشح أعضاءه السابقين منفردين وتفرق تكتل النواب والمستقلين وأصيبوا بخسارة ويعد هذا التيار الخاسر الأكبر في انتخابات ١٩٩٦ ، وللتدليل على أن انتخابات ١٩٩٦ اجتذبت المرشح المستقل أكثر من بقية التكتلات ، فمن أصل ٢٣٠ مرشحا كان هناك ١٢٠ مرشحا مستقلا و٦٦ مرشحا «إسلامي مستقل» بينما لم يصل عدد مرشحي التيارات السياسية الـ ٥٠ مرشحا من أصل ٢٣٠ مرشحا بنسبة ٥ , ٢١٪ بينما بلغت نسبة المرشحين المستقلين أكثر من النصف .

عاشرا: النتائج

نتائج انتخابات مجلس الأمة الثامن وأداء الكتل السياسية

اتفق المحللون السياسيون في أعقاب إعلان نتائج انتخابات مجلس الأمة الثامن على أن النتائج تثبت وجود «مجلس ألوان الطيف» احتاروا في وصفه فهو مع أن هناك أكثر من ثلث الأعضاء من نواب ما يطلق عليهم بنواب الخدمات والموالين في مواقعهم لموقف السلطة التنفيذية ، فهو ليس بمجلس حكومي ، ومع أن الإسلاميين حافظوا على مواقعهم وزادوا بعضا فهو لا يمكن وصفه بمجلس إسلامي أيضا ومع أن الشيعة حافظوا على أعدادهم من المجلس السابق إلا أن ذلك الاحتفاظ ليس بكسب للشيعة لأنهم حافظوا على عدد مقاعدهم ، أما المنبر الديمقراطي فغير في وجوهه بخروج واعتزال العمل السياسي لقطبه البارز د . أحمد الخطيب وعودة سامي المنيس .

ملاحظات على نتائج الانتخابات

بلغة الأرقام نستطيع أن نورد الملاحظات التالية في قراءة نتائج الانتخابات :

أ : بلغت نسبة التغيير في مجلس الأمة الثامن ٥٠٪ حيث لم يرشح ٩ نواب من مجلس ١٩٩٢ لأسباب عديدة هم : د . أحمد الخطيب ، جاسم الصقر ، حمد الجوعان ، يعقوب حياتي ، جاسم العون ، محمد المهمل ، تركي العازمي ، شارع العجمي وسعد بليق العازمي .

ب : خسر ١٦ نائبا من الذين رشحوا مقاعدهم بينما فاز ٢٥ منهم وعادوا لمجلس ١٩٩٦ ، وبذلك تكون نسبة الخسارة للنواب السابقين الذين رشح ٤١ منهم من أصل ٥٠ وفاز ٢٥ هي ٦٠٪ وتكون نسبة التغيير في مجلس ١٩٩٦ عن مجلس ١٩٩٢ هي ٥٠٪ وهي نسبة

متقاربة لما اعتاد عليه أن يكون التغيير في انتخابات مجلس الأمة ، حيث بلغت نسبة التغيير في مجلس ٨١ عن ٥٢٪ ، ونسبة التغيير في مجلس ١٩٨٥ عن المجلس السابق ٥٦٪ ، وأعلى نسبة تغيير كانت في مجلس ١٩٩٢ حيث وصلت إلى ٦٢٪ بينما بلغت ٥٠٪ في مجلس ١٩٩٦ ، وهذا دليل على عدم استقرار التجربة البرلمانية الكويتية حيث لا تتجاوز عادة نسب التغيير في الديمقراطيات المستقرة مثل الولايات المتحدة أكثر من ١٠٪ .

ج : واستمرارا لعدم استقرار وتأرجح مزاج الناخب الكويتي ، فقد بلغت نسبة التغيير في ١٤ دائرة من أصل ٢٥ دائرة ، ٥٠٪ لكل دائرة ، وفي ٧ دوائر وصلت نسبة التغيير فيها إلى ١٠٠٪ . بينما احتفظت ٤ دوائر فقط بممثليها وأعادتهم لمجلس ١٩٩٦[٤٩] .

د : بالنسبة للنواب الخاسرين ٧ منهم خسروا بفارق أقل من ١٠٠ صوت لكل نائب ، وأتوا في المرتبة الثالثة . و٦ نواب أتوا في المرتبة الرابعة ونائب أتى في المرتبة الخامسة ونائب حل سادسا فيما حل نائب سابعا .

هـ : بالنسبة للنواب الذين أعيد انتخابهم ، فقد حل ١١ من أصل ٢٥ في المرتبة الأولى ، وفي بعض الدوائر حل من كان ثانيا في انتخابات ٩٢ أولا ، مثل عبدالله النيباري ، وبعض الدوائر الأخرى تراجع من كان أولا في انتخابات ١٩٩٢ إلى المرتبة الثانية ، مثل عدنان عبدالصمد ، وأحمد باقر وناصر الصانع ومبارك الدويلة وهم من الإسلاميين .

و : دخل المجلس ١٩ نائبا جديدا بنسبة ٣٨٪ ، بينما عاد ٦ نواب من مجالس سابقة قبل مجلس ١٩٩٢ وهم : جاسم الخرافي ، عبدالعزيز المطوع ، جاسر الجاسر ، علي السعيد ، سامي المنيس ، ومنيزل العنزي .

ز : حصل ٥ من النواب فقط على نسبة أقل من ٦٠٪ من الأصوات ، بينما حصل نائب واحد هو جمعان العازمي ، على أكثر من ٦٠٪ من الأصوات ، أما باقي النواب الذين فازوا في الانتخابات فلم تصل نسبة فوزهم إلى ٥٠٪ .

ح : لم تأت النتائج لصالح الوزراء ـ النواب . ففي مجلس ١٩٩٢ تم تزوير ٨ نواب ـ وزراء على دفعتين ، من عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ تم تزوير : ١ـ د . أحمد الربعي ، ٢ـ جاسم العون ، ٣ـ جمعان العازمي ، ٤ـ د . عبدالله الهاجري ، ٥ـ علي البغلي ، ٦ـ مشاري العنجري .

وفي التعديل الوزاري عام ١٩٩٤ خرج جمعان العازمي وعبدالله الهاجري وعلي البغلي

(٤٩) الأنباء ، الكويت ١٠/ ١٠/ ١٩٩٦ ص٨ ـ ٩ .

واستبدلوا بأحمد الكليب وعبدالمحسن المدعج ليرتفع العدد إلى ثمانية وزراء ـ نواب . من هؤلاء : قرر جاسم العون عدم ترشيح نفسه عام ١٩٩٦ ، وأتت نتائج الانتخابات بخسارة د . أحمد الربعي ، ومشاري العنجري بينما فاز عبدالله الهاجري الذي حل أولا بفارق صوت واحد وجمعان العازمي الذي غير دائرته الانتخابية إلى الدائرة ٢٥ ليحل أولا أيضا . فمن الوزراء النواب السبعة الذين رشحوا أنفسهم فاز أربعة وخسر ثلاثة واثنان من الفائزين حلا ثانيا في دائرتيهما ، وبهذا تكون نسبة فوز الوزراء النواب ٥٠٪ .

ط : تبين نتيجة الدراسة التي قام بإعدادها يوسف غلوم علي ، وكاترين ماير ، وشيري لوكلير أن أصحاب المراكز الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا وحملة فئة الجنسية الأولى هم أكثر مشاركة في النشاطات السياسية ، كما أظهرت الدراسة بالنظر لمتغير الهوية المشتركة أنه من ينتمي إلى الهوية القومية أقل مشاركة في العملية السياسية من غيرهم ، بينما المنتمون للهوية الإسلامية كانوا أكثر مشاركة في العملية السياسية ، كما أن الدراسة لم تؤيد نتائج الفرضية المتعلقة بالإسلام كأيدلوجية عائقة للديمقراطية ، بل بالعكس ، فقد أثبتت الدراسة أن أصحاب الهوية الإسلامية كانوا أكثر نشاطا في العملية السياسية[٥٠] .

ك : كما وصف العنوان الرئيسي لصحيفة القبس الكويتية في اليوم التالي للانتخابات مفاجآت بالجملة والخاسر المستقلون وتكتل ٨٥ ، والفائز الأكبر الحكومة ونواب الخدمات والسلف[٥١] ، فإن التيار المستقل الليبرالي مني بهزيمة قاسية ، فقد تساقط رموز المستقلين مع تقدم فرز الأصوات بشكل غير متوقع ، فبالإضافة لعدم ترشيح أحمد الخطيب ويعقوب حياتي وجاسم الصقر وحمد الجوعان ، فقد سقط نائب رئيس المجلس صالح الفضالة ، ومشاري العنجري وزير العدل ، ومحمد المرشد ، وأحمد الشريعان وسالم الحماد وعبدالله الرومي ، والمخضرم عباس مناور ، فاكتملت بذلك سنة التغيير وزادت خسارة التيار الليبرالي ومن يتفقون في الطرح مع رئيس المجلس أحمد السعدون .

لا : نواب المجلس الوطني كانوا قد أصيبوا بضربة قاسية في انتخابات ١٩٩٢ ، بسبب اللغط الذي أثير حول دستورية المجلس الوطني ، عادوا بزخم واضح في مجلس ١٩٩٦ ، ففي انتخابات ١٩٩٢ رشح ٤٣ عضوا من أعضاء المجلس الوطني وفاز منهم ٩ أعضاء فقط بنسبة ١٨٪ وأتى ثلاثة منهم في المرتبة الأولى ، وكلهم فازوا في المناطق الخارجية ، بينما في انتخابات

(٥٠) يوسف غلوم علي ، كاترين ماير وشيري لوكلير ، مجلة العلوم الاجتماعية مصدر سابق ـ ص : ٢١ ـ ٢٤ .
(٥١) القبس ، الكويت ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ ، ص ١ .

١٩٩٦ ، فقد فاز ٨ نواب من المجلس الوطني ولأول مرة يفوز مرشح في المناطق الداخلية وقد وصل أحد أعضاء المجلس الوطني إلى منصب نائب رئيس مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن وهو النائب طلال مبارك العيار .

م : في مجلس ١٩٩٦ تراجعت المكتسبات التي كانت قد تحققت في مجلس ١٩٩٢ ، فمن توحد القوى السياسية وقدرتها على فرض عدد الوزراء ـ النواب ليصبح لأول مرة في سابقه إلى ٦ وزراء ـ نواب (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤) إلى سلسلة التراجع إلى ٥ ـ عام ١٩٩٤ ، ثم ليصبح في مجلس الأمة الثامن (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨) ٤ ، ثم ليصبح بعد التعديل الوزاري في أبريل ١٩٩٨ إلى ٣ وزراء نواب (أحمد الكليب ، محمد شرار وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء) (وزارة مستحدثة وحمود الرقبة) ، والتراجع الثاني تمثل في إلغاء منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الذي أعطى لأول مرة لضاري العثمان عام ١٩٩٢ ، ثم لناصر الروضان ، أما في مجلس ١٩٩٦ ، فأصبح هناك ثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء مع إلغاء لقب النائب الثاني ، انظر الملحق الأول .

ن : انتخب الكويتيون مجلسا يميل أكثر إلى المثقفين حيث ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادات الدكتوراه والماجستير والإجازة الجامعية من ٦٦٪ إلى ٦٨٪ ، كما أن المجلس الحالي أكثر شبابا حيث انتخب ١٦ عضوا أعمارهم أقل من ٤٠ سنة و٢٢ عضوا أعمارهم أقل من ٥٠ سنة و ٧ أعضاء أعمارهم بين ٦٠ و٦٧ سنة وانتخب ٦ أعضاء تتراوح أعمارهم بين ٣٢ و ٣٦ سنة .

حادي عشر:

تركيبة مجلس ١٩٩٦ وأداء التيارات السياسية:

هناك صعوبة تقليديا في تحديد هوية مجالس الأمة الكويتية وتصنيفها وذلك لسبب أساسي وهو بسبب عدم وجود أحزاب سياسية رسمية ، ويبقى التصنيف والتركيبة مجرد اجتهادات تسعى لإعطاء فرز صحيح لتركيبة المجلس ، إلا أن مجلس ١٩٩٦ يبقى مختلفا كليا عن مجلس ١٩٩٢ لأن مجلس ١٩٩٢ كان مجلسا تاريخيا بكل المقاييس لظروفه وأطروحاته وشخصياته وانجازاته ودوره الاستثنائي[٥٢] ، وللقوانين التي أصدرها من قانون محاكمة الوزراء واستقلال القضاء إلى منح المتجنسين حق المشاركة السياسية وقانون التقاعد المبكر وقانون الأمومة وقانون

(٥٢) مقابلة مع طلال العيار ـ نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي ـ الكويت ٧/ ٤/ ١٩٩٧ .

إعدام تجار المخدرات وقانون منع الاختلاط في الجامعة كما قام بدوره في إصدار تقرير تقصي الحقائق الناجمة عن الغزو العراقي وإنشاء لجنة للأسرى والمرتهنين ولجنة دائمة للدفاع عن المال العام ، ولجنة للدفاع عن حقوق الإنسان ، كل هذه الإنجازات من الصعب على أي مجلس أن ينج في ظل الظروف المحيطة به انجازات مثيلة لها ، ومن الجدير ذكره أن بصمات الإسلاميين كانت واضحة على معظم هذه القوانين[٥٣] .

المحللون والصحافة الكويتية احتارت في وصف مجلس ١٩٩٦ ، فمن «ألوان الطيف»[٥٤] إلى مجلس لا أسود ، ولا أبيض وهناك كثير من اللون الرمادي»[٥٥] .

ولكن نستطيع أن نورد فيما يلي أداء الكتل السياسية والأصوات والنسب التي حصل كل تكتل سياسي عليها :

جدول رقم (٢) [٥٦]
توزيع الأصوات حسب التكتلات الانتخابية

التكتلات الانتخابية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
المستقلون	٦٧٧٢٩	٤٣,١
الإسلاميون المستقلون	٤٠٥١٠	٢٥,٨
القبليون	٣٨٣٩٦	٢٤,٤
التجمع الإسلامي الشعبي	٤١٢٣	٢,٦
الحركة الدستورية الإسلامية	٤٠١٩	٢,٦
المنبر الديمقراطي	١٩٠٠	١,٢
الائتلاف الإسلامي الوطني	٤٣٤	٠,٣
غير مبين	٩٠	٠,١
المجموع	١٥٧٢٠١	٪١٠٠

(٥٣) مقابلة مع أحمد باقر ـ أمين مجلس الأمة الكويتي ـ الكويت ٢/ ٤/ ١٩٩٧ .
(٥٤) الرأي العام ، الكويت ٩/ ١٠/ ١٩٩٦ ، ص ٦ ـ ١١ .
(٥٥) رويتر ، الكويت ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ .
(٥٦) المصدر : إدارة شؤون الانتخابات ـ وزارة الداخلية أكتوبر ١٩٩٦ .

جدول رقم (٣)

مقارنة بين تركيبة ١٩٩٢ ـ ومجلس الأمة ١٩٩٦

مجلس الأمة (ترتيبه)	الحركة الدستورية الإسلامية	التجمع الإسلامي الشيعي	الإسلاميون المستقلون	الائتلاف الإسلامي الوطني والنواب الشيعة	المنبر الديموقراطي الكويتي	تكتل نواب ١٩٨٥ والنواب الليبراليون	التجمع الدستوري والتجار	النواب المحافظون	العدد الكلي
مجلس الأمة السابع (١٩٩٢ـ١٩٩٦)	٣	٣	٩	٥	٢	١٤	١	١٣	٥٠
مجلس الأمة الثامن (١٩٩٦ـ٢٠٠٠)	٢	٣	١٥	٥	٢	٤	٢	١٧	٥٠

ملاحظة: نواب القبائل ـ رشحوا ٩٩ مرشحا شكلوا ٤٣٪ من عدد المرشحين وفازوا بـ ٢٦ مقعدا من المقاعد مجلس الأمة ٥٠.

جدول رقم (٤)

توزيع مرشحي القبائل ونوابهم لمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن ١٩٩٦

	العوازم	المطران	العجمان	الرشايدة	العتبان	عنزة	الهواجر	الظفير	الدواسر	المجموع
عدد المرشحين	١٩	٢٤	١٥	١٦	٧	٨	٢	٤	٣	٩٩
عدد الفائزين	٧	٧	٤	٣	١	٢	١	٢	١	٢٦
نسبة الفوز	٪ ٣٧	٪ ٢٩	٪ ٢٧	٪ ١٩	٪ ١٤	٪ ٢٥	٪ ٥٠	٪ ٥٠	٪ ٣٣	٪ ٢٦
عدد الأصوات	٨,٢٣٢	٩,٦٩٧	٨,٤١٩	٦,٠٨٩	٨٠٧	٣,٠٤٢	١,٩٧١	٣,٣٩٦	١,٩٧٠	٤٣,٦٢٣
نسبة الأصوات من إجمالي المقترعين	٪ ٩,٢	٪ ١٠,٨٥	٪ ٩,٥٢	٪ ٦,٨٩	٪ ٠,٩١	٪ ٣,٤٤	٪ ٢,٢٣	٪ ٣,٧٩	٪ ٢,٢٣	٤٨٠٨٠

جدول رقم (٥)

جدول النتائج النهائية لانتخابات مجلس الأمة الثامن ١٩٩٦ يتضمن الأسماء والأصوات التي حصل عليها النواب الفائزون

رقم الدائرة	اسم الدائرة	اسم النائب	عدد الأصوات التي حصل عليها النائب الفائز	النسبة المئوية من الأصوات	الترتيب	ملاحظات	نسبة التغيير في تركيبة الدائرة عن مجلس ١٩٩٢	التجمع الذي ينتمي إليه
١	الشرق	حمود عبدالله الرقبة	٦٩٢	٪٣٧,٩٣	الأول	نائب جديد	٪٥٠	مستقل وزير الماء والكهرباء ووزير النفط السابق - ووزير الكهرباء والماء والأشغال العامة - الوزارة الأخيرة
		عدنان سيد عبدالصمد	٥٤٧	٪٢٩,٦٩	الثاني	نائب سابق ٩٢		الائتلاف الإسلامي (الشيعي)
٢	المرقاب والضاحية	عبدالله محمد النيباري	٦٥٤	٪٤٠,٠٠	الأول	نائب سابق	٪٥٠	المنبر الديمقراطي الكويتي
		عبدالوهاب راشد الهارون	٦٠٢	٪٣٦,٨١	الثاني	نائب جديد		مستقل (تجار) مدير عام شركة النقل الكويتية سابقا شركة حكومية
٣	القبلة	أحمد محمد النصار	٧٥٦	٪٤٨,٧١	الأول	نائب سابق ٩٢	٪٥٠	مستقل
		جاسم محمد الخرافي	٧٠٦	٪٤٥,٤٨	الثاني	نائب سابق ٨٥		مستقل (تجار) وزير المالية السابق
٤	الدعية	حسين علي القلاف	١,٠٢٠	٣٧,٦٠	الأول	نائب جديد	٪١٠٠	رجل دين شيعي أول سيد يرتدي عمامة
		جاسم عبدالله المضف	٩٤٧	٪٣٤,٩٣	الثاني	نائب جديد		مستقل (ميول إسلامية) وزير التجارة والصناعة السابق
٥	القادسية	عبدالعزيز عبداللطيف المطوع	١,٠٠٥	٪٤٢,٢٨	الأول	نائب سابق ٨٥	٪٥٠	مستقل - عضو مجلس أمة ٨٥
		أحمد يعقوب باقر	٩٧٣	٪٣٩,١٨	الثاني	نائب سابق ٩٢		التجمع الإسلامي الشعبي (السلف)
٦	الفيحاء	فهد صالح الخنة	١,١٥٠	٪٤٦,٥٣	الأول	نائب جديد	٪٥٠	التجمع الإسلامي الشعبي (السلف)
		مشاري محمد العصيمي	١,١١٢	٪٤٥,٠٠	الثاني	نائب سابق ٩٢		مستقل (ليبرالي)

رقم الدائرة	اسم الدائرة	اسم النائب	عدد الأصوات التي حصل عليها النائب الفائز	النسبة المئوية من الأصوات	الترتيب	ملاحظات	نسبة التغيير في تركيبة الدائرة عن مجلس ١٩٩٢	التجمع الذي ينتمي إليه
٧	كيفان	عبدالعزيز يوسف العدساني	٦٤١	٣١,٩٣٪	الأول	نائب سابق ٩٢	٥٠٪	مستقل إسلامي (أكبر الأعضاء سنا)
		وليد مساعد الطبطبائي	٥٨١	٢٨,٩٤٪	الثاني	نائب جديد		ميول للتجمع الإسلامي الشعبي (الحركة السلفية العلمية) (أصغر الأعضاء سنا)
٨	حولي	حسن عبدالله جوهر	١,٣٨٨	٢٦,٣٨٪	الأول	نائب جديد	١٠٠٪	ميول للجمعية الثقافية (الشيعة)
		أحمد عبدالمحسن المليفي	١,٢٣٦	٢٣,٤٩٪	الثاني	نائب جديد		إسلامي مستقل
٩	الروضة	جاسر خالد الجاسر	١,١٠٤	٤٣,٧٩٪	الأول	نائب سابق ٨٥	٥٠٪	مستقل (ميول محافظة)
		ناصر جاسم الصانع	١,٠٧١	٤٢,٤٨٪	الثاني	نائب سابق ٩٢		إسلامي مستقل (ميول للحركة الدستورية الإسلامية)
١٠	العديلية	سامي أحمد المنيس	١,٣٢١	٣٣,٦٩٪	الأول	نائب سابق	٥٠٪	المنبر الديمقراطي الكويتي
		أحمد خالد الكليب	١,٢٨٨	٣٢,٨٤٪	الثاني	نائب سابق ٩٢		إسلامي - مستقل - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (سابقا وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية)
١١	الخالدية	أحمد عبدالعزيز السعدون	١,٢٦٢	٥٠,١٩٪	الأول	نائب سابق	٥٠٪	رئيس مجلس الأمة (مستقل - تكتل ٨٥)
		علي عبدالله السعيد	١,١٢٦	٤٤,٧٨٪	الثاني	نائب جديد		مستقل (ميول محافظة)
١٢	السالمية	مخلد راشد العازمي	١,٢٢٠	٣٦,٤١٪	الأول	نائب جديد	٥٠٪	إسلامي مستقل (ميول للحركة الدستورية الإسلامية)
		عبدالمحسن مدعج المدعج	١,٠٦٩	٣١,٩١٪	الثاني	نائب سابق ٩٢		مستقل (ميول محافظة) وزير النفط السابق

رقم الدائرة	اسم الدائرة	اسم النائب	عدد الأصوات التي حصل عليها النائب الفائز	النسبة المئوية من الأصوات	الترتيب	ملاحظات	نسبة التغيير في تركيبة الدائرة عن مجلس ١٩٩٢	التجمع الذي ينتمي إليه
١٣	الرميثية	عباس حسين الخضاري	٢,٢٦١	٪٤٣,٤٩	الأول	نائب سابق ٨٥	٪٥٠	مستقل (ميول محافظة - شيعي) عضو مجلس ٨٥ وعضو المجلس الوطني
		صلاح عبدالرضا خورشيد	١,٦٩٩	٪٣٢,٦٨	الثاني	نائب جديد		مستقل (ميول محافظة - شيعي)
١٤	أبرق خيطان	عبدالسلام مناحي العصيمي	٨١٧	٪٣٣,٢٦	الأول	نائب جديد	٪١٠٠	مستقل (ميول للحركة الدستورية الإسلامية - أمين سر المجلس
		بدر ناصر الجيعان	١,٢٣٦	٪٣٢,٨٩	الثاني	نائب جديد		مستقل (ميول محافظة) - أمين سر المجلس
١٥	الفراونية	سعود أرشيد القفيدي	١,٤٤٣	٪٣٢,١٣	الأول	نائب جديد	٪٥٠	مستقل (ميول محافظة)
		غنام علي الجمهور	١,٣٦٨	٪٣٠,٤٦	الثاني	نائب سابق ٩٢		مستقل
١٦	العمرية	مبارك بينه الخرينج	٢,٥٤٨	٪٤٦,٦٤	الأول	نائب سابق ٩٢	٪٥٠	مستقل (ميول محافظة)
		مبارك فهد الدويلة	٢,٠٩٨	٪٣٨,٤١	الثاني	نائب سابق		الحركة الدستورية الإسلامية
١٧	جليب الشيوخ	مسلم محمد البراك	١,٥٥٦	٪٣٩,٨٠	الأول	نائب جديد	٪٥٠	مستقل
		محمد ضيف الله شرار	٨٤٠	٪٢١,٤٨	الثاني	نائب سابق		مستقل (ميول إسلامية)
١٨	الصليبيخات	خلف دميثر العنزي	٢,١٠٨٢	٪٥٢,١٨	الأول	نائب سابق ٩٢	٪٥٠	مستقل (ميول محافظة)
		راشد سليمان الهبيدة	١,٧٤٠	٪٤١,٦١	الثاني	نائب سابق ٩٢		مستقل (ميول محافظة)
١٩	الجهراء الجديدة	مفرج نهار المطيري	١,٠١٠	٪٤٠,١٧	الأول	نائب سابق ٩٢	٪٥٠	التجمع الإسلامي الشعبي (السلف)
		منيزل جاسر العنزي	٨٦٠	٪٢٤,٤٧	الثاني	نائب سابق ٨٥		مستقل (ميول محافظة) عضو مجلس ٨٥

رقم الدائرة	اسم الدائرة	اسم النائب	عدد الأصوات التي حصل عليها النائب الفائز	النسبة المئوية من الأصوات	الترتيب	ملاحظات	نسبة التغيير في تركيبة الدائرة عن مجلس ١٩٩٢	التجمع الذي ينتمي إليه
٢٠	الجهراء القديمة	طلال مبارك العيار	١,٩٦٨	٪٤٢,٥٢	الأول	نائب سابق ٩٢	٪ ٥٠	مستقل (ميول محافظة) ـ نائب رئيس مجلس الأمة
		طلال عثمان السعيد	١,٤٠٨	٪٣٠,٤٢	الثاني	نائب سابق ٩٢		مستقل (ميول محافظة)
٢١	الأحمدي	وليد خالد الجري	٣,٣٧٩	٪٤٤,٩٨	الأول	نائب جديد	٪ ٥٠	إسلامي مستقل
		خالد سالم العدوة	٣,٣٥٩	٪٤٤,٧١	الثاني	نائب سابق ٩٢		إسلامي مستقل
٢٢	الرقة	هادي هايف الحويلة	١,٦٨١	٪٤١,٠٦	الأول	نائب سابق ٩٢	٪ ٥٠	مستقل (ميول محافظة) مراقب المجلس
		عايض علوش المطيري	١,٦٤٧	٪٤٠,٢٢	الثاني	نائب سابق ٩٢		إسلامي مستقل (ميول للسلف)
٢٣	الصباحية	محمد عبدالله العليم	٢,٤٥٧	٪٥٠,٩٩	الأول	نائب جديد	٪ ٥٠	مستقل (ميول للحركة الدستورية الإسلامية)
		فهد دهيسان الميع	٢,٣٦٥	٪٤٩,٠٨	الثاني	نائب سابق ٩٢		مستقل (ميول محافظة)
٢٤	الفحيحيل	عبدالله راشد الهاجري	١,٩٧١	٪٣٩,٧٤	الأول	نائب سابق ٩٢	٪ ٥٠	مستقل (ميول للحركة الدستورية الإسلامية) وزير التجارة والصناعية السابق والأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان سابقا
		حسين براك الدوسري	١,٩٧٠	٪٣٩,٧٤	الثاني	نائب جديد		مستقل (ميول محافظة)
٢٥	أم الهيمان	جمعان فالح العازمي	٥٩٢	٪٦١,٧٣	الأول	نائب سابق	٪ ١٠٠	الحركة الدستورية الإسلامية
		مرزوق فالح الحبيني	٥٥٣	٪٥٧,٦٦	الثاني	نائب جديد		مستقل

المصدر : (٦٠) ـ تحليلات واستنتاجات الباحث ـ أكتوبر ١٩٩٦ .

(٦١) القبس ٩/ ١٠/ ١٩٩٦ ـ ص ١٠ .

الخاتمة: واستشراف التطور الديمقراطي في الكويت

بالرغم مما قدمته الدراسة التي استعرضناها من ثغرات وتعثر في المسيرة الديمقراطية الكويتية ، حيث يبدو للمحلل والمتابع أن المكتسبات والانجازات غير المسبوقة التي حققها مجلس ١٩٩٢ تعرضت للانتقاص والتآكل في انتخابات مجلس ١٩٩٦ سواء بتركيبة المجلس التي تميل أكثر إن لم تكن على اتفاق مع الحكومة فعلى الأقل إلى مهادنة الحكومة أكثر ، كذلك الأمر فإن المجلس الحالي يخلو من الأقطاب والزعامات التقليدية التي افتقدها العمل السياسي الكويتي سواء في التيار الإسلامي من أمثال الدكتور إسماعيل الشطي ، أو في التيار اليساري من أمثال الدكتور أحمد الخطيب ، أو التيار المستقل من أمثال جاسم الصقر حمد الجوعان وآخرين لا يختلف الكثير على أن وجودهم كان مفيدا ومحفزا على العطاء والإنجاز .

ومع ذلك لم تستطع الحكومة بالرغم من تمتعها بأغلبية مريحة من وزراء وأعضاء أن تتعامل مع مجلس الأمة الثامن بشكل فعال ، فكانت علاقة مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول منذ البداية مع الحكومة مثار نزاع وشقاق بدءا بالورقة البيضاء في انتخاب رئيس المجلس واللغط الذي أثارته حيث كان الفارق صوتا واحدا بين أحمد السعدون وجاسم الخرافي ، وأحيل الموضوع إلى المحكمة الدستورية وسط تذكير أحد الوزراء لرئيس مجلس الأمة بأنه موجود في سدة الرئاسة بسبب أصوات الحكومة التي رجحت كفته على كفة الخرافي ، ثم أثير جدال حول انتخاب رئيس اللجنة التشريعية والقانونية ، ثم أتت محاولة اغتيال العضو عبدالله النيباري في يونيو ١٩٩٧ لتشكل خاتمة لواحدة من أقل دورات مجلس الأمة انجازا في تاريخ الحياة البرلمانية الكويتية ، حيث لم يتم إقرار أي قانون طوال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثامن وكان مرض الشيخ سعد وغيابه ٧ أشهر للعلاج في الخارج واستقالة وزير الصحة وتغيب النصاب عن الكثير من الجلسات مما أدى إلى إلغائها وتعطيل أعمال الكثير من اللجان بسبب عدم الحضور كل ذلك أثر تأثيرا سلبيا على أداء مجلس الأمة ، لدرجة دفعت برئيس مجلس الأمة أحمد السعدون إلى التعليق «لم نفعل شيئا»[٦٢] .

كما اعترف أمين سر مجلس الأمة النائب أحمد باقر الذي أصبح فيما بعد رئيسا للجنة الشؤون التشريعية القانونية بسلبية أداء مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثامن لعجزه عن إصدار أي قانون مع وجود الكثير من القوانين على جدول أعماله ، وينسب

(٦٢) الوطن ، الكويت ٤/ ٥/ ١٩٩٧ ص ١٠ .

باقر التقصير إلى ثلاث معارك جرت ، الأولى معركة الرئاسة التي حسمتها المحكمة الدستورية لمصلحة السعدون ، والمعركة الثانية كانت خطاب وزير العدل للنيابة العامة بخصوص مكافآت أعضاء النيابة بينما كانت المعركة الثالثة حول التقرير الصحفي كل من عبدالله الرومي وسلمان الصباح بعد تعرضهما لشبهة التعرض على المال العام ، ولكن كان هناك تفاعل إيجابي مع قضايا المجتمع وخاصة قضية التوظيف[٦٣] .

أما في الدور الثاني للفصل التشريعي الثامن ، فاستمرت المواجهة وإضاعة الفرص ، وكان التحدي واضحا من قبل النواب الإسلاميين عندما قدموا استجوابا لوزير الإعلام الكويتي في قضية عرفت فيما بعد بقضية «الكتب الممنوعة» التي سمح بدخولها لمعرض الكتاب وكيف دخلت ومن المسؤول ، وانتهي الأمر باستجواب وزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح ، من قبل ثلاثة نواب إسلاميين (جدد) وهم د . فهد الخنة ود . وليد الطبطبائي ومحمد العليم ـ واستطاعوا إحراج الوزير ودفع الحكومة إلى الاستقالة وسط تحذيرات من رئيس الوزراء بأنه بلغ السيل الزبى وأن أصدقاءنا يقولون إن ما يحصل عندكم يضيعكم أنتم والديمقراطية»[٦٤] .

وكانت صحف سعودية مثل عكاظ والرياض قد طالبت الكويت بوضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار ومرعاة الظروف الصعبة التي تعيشها منطقة الخليج ، وأكدت صحيفة الرياض ، «إن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها كي تتعرض الوحدة الوطنية في الداخل أو العلاقات الخارجية صداقة أو جوارا إلى التصدع خدمة لبريقها ، حيث إن العبرة بالنتائج لا بالتسميات»[٦٥] ، وقد ردت صحيفة الطليعة المعارضة على هذه النصائح بالقول ، بأن الشعب الكويتي بلغ سن الرشد ولم ينخدع يوما ببريق الديمقراطية التي اختارها كنظام حكم ضمن واقعه الاجتماعي والجغرافي لأنه النظام السياسي الأجدر التي توصلت إليه التجربة الإنسانية ـ لذلك فإن المصالح العليا للكويت عربيا وإقليميا ، ودوليا وقبل كل شيء داخليا تستوجب أن يرسخ فيها النظام الديمقراطي بدلا من مقاومته ووضع العراقيل في طريقه أو محاولة اجتثاثه . . . الكويت لن تتراجع عن ذلك الخيار ، وإلا تكون قد ألغت بذلك أحد أهم مبررات وجودها»[٦٦] .

إلا أن الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء عاد أكد في وليمة ضمت ألفا

---

(٦٣) الوطن ، الكويت ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٧ ص ٨ .

(٦٤) الوطن ، الكويت ١١/ ٣/ ١٩٩٨ ص ١ .

(٦٥) الأنباء ، الكويت نقلا عن صحيفة الرياض وصحيفة عكاظ ٢٠/ ٤٣/ ١٩٩٨ ص ٣ .

(٦٦) الطليعة ، الكويت ٢٥/ ٣/ ١٩٩٨ ص ١ ـ الافتتاحية «شتاؤنا والديمقراطية التي تهمنا» .

من الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت في لقاء «الشكر ورد التحية» تمسك النظام السياسي بالديمقراطية والحرية ، فذكر في ذلك اللقاء : «إن الحرية والديمقراطية ليست جديدة علينا . . . التزامنا بها بمحض إرادتنا وحرصنا وسنظل نحرص على ترسيخها وحمايتها ، لقد أعلنها قائد المسيرة حضرة صاحب السمو عالية مدوية : إن الديمقراطية خيارنا الذي لا رجعة فيه ، إن التزامنا بالحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية قضية محسومة ، وحقيقة ثابتة تؤكدها ممارستنا اليومية وحياتنا العملية فلا تشكيك ولا مزايدة في ذلك»(٦٧) .

ومع ذلك فقد استمر السجال بين المجلس والحكومة بعد أن قدمت الحكومة اقتراحا بتعديل قانون المديونيات ووسط إحباط الأعضاء ، حيث طالب أحد الأعضاء من الناخبين أن يقيلوا المجلس ، فيما عبر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ـ الشيخ صباح الأحمد الصباح عن إحباط الحكومة ـ عندما صرح وهو المعروف بأسلوبه الدبلوماسي الرفيع «مسكينة هذه البلد إذا كان هذا مجلسها وهذه حكومتها يدخلون في جدل لإضاعة الوقت»(٦٨) .

ولكن مع كل ذلك العراقيل والخلاف بين السلطتين والانقسامات داخل التكتلات نفسها وعدم قدرتها على توحيد خطابها السياسي حيث يتجول النائب عند دخوله المجلس إلى فرد وليس إلى جماعة حتى ولو كان منظما ومنضويا تحت لواء تكتل إلا أنه يبقى بمفرده ـ ولذلك لا يعود من معنى لبرنامجه الانتخابي المنمق ـ لأنه لن يستطيع إقناع الآخرين بأولوياته أو أن يقتنع هو نفسه بأولويات الآخرين ، لذلك عادة ما يعاني كل مجلس أمة في تاريخ الكويت من نقطتي ضعف ، وهما عدم وجود تنسيق بين القوى السياسية وغياب الأولويات والبرامج الانتخابية ومرد ذلك كله لافتقار الكويت لنظام الأحزاب السياسية .

١ـ عدم وجود إجماع وتنسيق بين القوى السياسية لأنها ليست أحزابا بل تنظيمات تفتقر إلى Discpline ـ الانضباط فنرى في بعض الأحيان أعضاء ينتمون لنفس التكتل السياسي يصوتون على مشروع قانون ، أو تعديل بدون إجماع وباختلاف في وجهات النظر ، فبقاء تطوير المؤسسة التشريعية بعيدا عن تحولها إلى مؤسسة متطورة راسخة ، سيبقى الديموقراطية الكويتية في حالة تخبط مما سيؤدي إلى إضاعة جهود وفقدان الأولويات لدى التنظيمات السياسية لتنتهي إلى تقاذف الاتهامات والتراشق فيما بينها .

لهذا السبب لم يكن غريبا وسط تلك الأجواء المشحونة بالاتهامات أن تتصدى القوى

(٦٧) الوطن ، الكويت ٢/ ٦/ ١٩٩٨ ص ١ .
(٦٨) الوصلة ، الكويت ٢٥/ ٧/ ١٩٩٨ ص ١ .

السياسية في مجلس الأمة وتقف بوجه الهجمة الحكومية ضد المكتسبات التي تعود عليها المواطن من هبات ومساعدات وتوظيف ، ودعم وأن يقف المجلس بوجه المساعي الحكومية لفرض رسوم ، وزيادة الأعباء على المواطنين من الرعاية الاجتماعية إلى الرعاية السكنية بالإضافة لتقديم استجواب ضد وزير الداخلية من قبل النائب حسين القلاف ، حيث سقط الاستجواب بعد أن تحولت الجلسة إلى جلسة سرية ، وازدادت التكهنات عن تقديم استجوابات بالجملة لوزراء الدفاع والداخلية والإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (الذي استقال في مطلع نوفمبر ١٩٩٨) مع مطلع دور الانعقاد القادم مما يزيد من ترسيخ النظرية القائلة بأن كل مجلس وآخر يتعرض لانتكاسة ، ويستشهدون بالمجلس الثاني (المزور) ، الرابع (الذي حل) السادس (الذي حل) والثامن الحالي؟ لهذا السبب يعتقد بعض النواب بأن هذا المجلس لن يكمل مدته الدستورية حتى اكتوبر ٢٠٠٠ . لهذا السبب لا يشعر المواطن بأن المجلس الحالي يخدم مصالحه ويدافع عن حقوقه وسط تشتت أدائه ـ وذبول صيته وتفرق وتشتت القوى السياسية وانتصارات الحكومة على المجلس عبر تعديل قانون المديونيات ، لهذا السبب لم يكترث كثيرون عندما كاد المجلس أن يحل حلا دستوريا في يونيو (١٩٩٨) عندما رفع سمو ولي العهد ورئيس الوزراء كتاب عدم التعاون بين السلطتين إلى سمو الأمير .

ودليل على ذلك الاستبيان الذي أعددناه ، وشمل عينة عشوائية من ١١٠[٦٩] طلاب من مختلف المراحل الدراسية في جامعة الكويت وأجابت على ثلاثة أسئلة :

١ـ ما هو تقييمك لأداء ودور مجلس الأمة الثامن ١٩٩٦؟

ممتاز	جيد	وسط
٪٢,٧	٪٢٠	٪٧٦,٣٥

٢ـ هل تؤيد حل مجلس الأمة الكويتي حلا دستوريا؟

نعم	لا	أتحفظ	لا رأي
٪٢١	٪٤١	٪٢٦,٥	٪١١

٣ـ كيف تتم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

جيدة	وسط	سيئة
٪٣,٦	٪٦٠	٪٣,٦

(٦٩) أسئلة العينة وزعت في كلية العلوم الإدارية على عينة من طلبة قسم العلوم السياسية وأقسام أخرى في جامعة الكويت بين شهريز يونيو ويوليو ١٩٩٨ .

ويتضح من تحليل نتائج هذه العينة النظرة السلبية لدى الشريحة المثقفة من طلاب وطالبات جامعة الكويت عن مجلس الأمة ، ولكن مع ذلك وبالرغم من مساوئ وهفوات مجلس الأمة فإن أكثر من ثلثي العينة يعارضون ويتحفظون على حل مجلس الأمة بينما تصف ٦٠٪ من العينة العلاقة «بالوسط» بين السلطتين وأكثر من ثلاثة أرباع العينة يقيمون أداء مجلس الأمة ويصفونه بالمتوسط ، وأن من يعارض حل مجلس الأمة يبلغ من يؤيد الحل .

دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة شهد إصدار قانون يحرم الانتخابات الفرعية ، وناقش قضايا التوظيف والتأمين الصحي وإنشاء لجنة تحقيق بالمخدرات وتفشيها وسط تعطل لغة الحوار بين الحكومة والمجلس وتقديم الحكومة «لرزمة إصلاحات» اقتصادية يعارضها المجلس لأنها تستهدف المواطن العادي الذي يدافع عنه المجلس ، ولكن يبقى أكبر ما يهدد المجلس الحالي والتجربة البرلمانية هو عدم تقدمها وتجزئتها مما يبقيها بعيدة عن الاستقرار والتقدم .

وبالرغم من تزامن التجربة البرلمانية الكويتية مع بناء الدولة والمؤسسات الدستورية وتعرضها للبتر والتجزئة أكثر من مرة ، إلا أن البيئة السياسية في الكويت ملائمة وخصبة للتعددية السياسية في عصر العولمة والانفتاح والفضائيات وموجة الديمقراطية الثالثة التي تعصف بالعالم من حولنا خاصة وأنه في عصر ما بعد الحرب الباردة ازدادت رقعة الديمقراطية في عالم لا تخوض فيه الديموقراطيات الحروب ضد بعضها البعض .

السؤال الأخير هو : هل ساهمت انتخابات مجلس الأمة الثامن في عام ١٩٩٦ في ترسيخ دعائم المسيرة الديمقراطية والرقي بالتجربة الديموقراطية والمشاركة السياسة في الكويت؟ الحقيقة ، يجب عدم التجني وتوقع الكثير من التجربة البرلمانية الكويتية لأنها لاتزال غضة وفي بدايتها حيث لم يمض عليها سوى ٣٥ عاما أمضت أكثر من حوالي ثلثها مغيبة أو معطلة ، وعندما يقول السفير الأمريكي السابق في الكويت إدوارد غنيم بأنه لن يطمئن على الديمقراطية في الكويت إلا بعد أن تجري انتخابات ثانية (١٩٩٦) ، فيطمئن ثم عندما يزيد عليه السفير الأمريكي السابق في الكويت ريان كروكر بأن الكويت وأمريكا يتشابهان بعدم حاجتهما لمراقبين دوليين فإن هذا تصويت أميركي بثقة على نزاهة الانتخابات الكويتية[٧٠] ، كما يؤكد كروكر بأن الإسلاميين في الكويت قوى اعتدال فهذه شهادة للإسلاميين الكويتيين وتميزهم وقدرتهم على الانخراط وفهم اللعبة السياسية وتحولهم لجزء من النظام .

(٧٠) الوطن ، الكويت ٧/ ١١/ ١٩٩٦ ، ص ٥ .

والسفير الكويتي في واشنطن محمد الصباح يؤكد أن الكويت والولايات المتحدة الأمريكية يشتركان في نفس القيم والمبادئ المرتبطة بتعزيز الديمقراطية ، كما أن التقرير السنوي عن حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أشاد بالتطورات السياسية الكبيرة على الساحة السياسية الكويتية وثمنا غليا حرية حرية الرأي والتعبير الذي تمارسه الصحف الكويتية[٧١] .

وتأكيدا على تمييز التجربة البرلمانية الكويتية ، تؤكد الإيكونومست البريطانية تعليقا على الانتخابات الكويتية بأن «الديموقراطية الكويتية بالمعايير المحلية والاقليمية تعد زرعا ثابتا ، الكويت هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها برلمان منتخب والتي يثق شعبها بدوره البرلماني»[٧٢] .

ولكن أهم ما يدعم التوجه الديمقراطي في الكويت هو النتاج الذي يحصده الكويتيون من زرع الديموقراطية وهو أن الانتخابات والديموقراطية تساعدان على الاندماج السياسي والاجتماعي ولو جزئيا للتيارات السياسية وخاصة الإسلامية التي حولتها العملية الديمقراطية من جماعات متطرفة تعمل في السر والخفاء فأظهرتها إلى العلن لتشارك وترشح وتصوت بعد أن كانت تكفر الأنظمة وترفض الاندماج وتعتبر الحكومة كافرة لأنها لا تحكم بما أنزل الله .

وبدأت تندمج بالمجتمع المدني وتهذب من سلوكياتها وتعدل من خطابها السياسي وتشارك في الحضارة المعاصرة والفنون والثقافة والصحافة والنظام الاقتصادي وتنشيء بنوكا لا ربوية وتقوم بالانتاج الإعلامي لبرامج تعكس التراث الإسلامي بما يتناسب مع خطابها وتوجهاتها ، وبذلك كسرت التيارات الإسلامية الجمود الذي كان يكتنفها حتى أصبح أحد رموز التيار الإسلامي رئيسا اللجنة الشؤون المالية والاقتصادية ويساهم بحل المشاكل الاقتصادية في الكويت .

ولكن في نفس الوقت في ظل غياب التنظيم الحزبي فإن استمرار ذلك ما رأينا في الانتخابات الأخيرة ساهم في تقوية الطائفية والقبلية مع تراجع أهمية الانتخابات الفرعية بالرغم من إصدار قانون يحرمها يعد مكسبا للديموقراطية ، ديموقراطية الخطوة خطوة في بناء المجتمع المدني تمهيدا لإقامة نظام أكثر عدالة وانفتاحا وحرية من أجل المزيد من الاستقرار والازدهار والتقدم للتجربة البرلمانية الكويتية .

الأزمات الدستورية والصراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية وتعير وسقوط الديموقراطية ثم نهضتها هي من شروط الأمان للنظام وللدولة وللمجتمع على حد سواء واستمرار إجراء

(٧١) الوطن ، الكويت ٢٨/ ٣/ ١٩٩٨ ، ص٢ .

(٧٢) The Economist 12/10/1996 .

الانتخابات هو أمر حيوي لترسيخها لأن النتائج الحقيقية للديموقراطية لا تتقدم وتبرز إلا بالممارسة وقد لا تكون بارزة الآن ولكن تكرارها واستمرارها مهم لتقدمها ونهضتها ، حيث تبقى المشاركة السياسية الكويتية والتنخابات ومجلس الأمة صمام الأمان للنظام السياسي والعامل الرئيسي لعلاقة الدولة بالمجتمع وهذا البعد الهام هو الذي يعطي الكويت خصوصيتها وطابعها المميز ، فلذلك ليس مستغربا أن ينظر مثقفو الخليج إلى التجربة البرلمانية الكويتية كتجربة جديرة بأن تكون النموذج الذي تقتدي به للمشاركة السياسية في المنطقة .

إن انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦ أكدت أن التجربة البرلمانية هي تجربة صواب وخطأ وسقطات ونهوض Trial and Error ، وإن هناك عقلية لا تزال موجودة تنظر إلى الديموقراطية على أنها هبة وعطاء وليست مكسبا وحقا شرعيا ولهذا تتكرر الأزمات ، ولهذا ولكل الأسباب السابقة يغيب التطور عن التجربة البرلمانية وينعدم التعاون بين التيارات وحتى داخل التيارات نفسها ، ولكن مع ذلك يبقى هناك أرضية خصبة في الكويت لتقدم وازدهار ونمو هذا الغرس الوحيد في المنطقة ولكن ذلك ليس سهلا في ظل استمرار الأوضاع الداخلية والضغوط الخارجية والنظرة بالريبة والحذر من جيران الكويت لتجربتها ولبريقها دون فهم مضمونها وبيئتها وخصوصيتها ـ حيث تبقى التجربة البرلمانية الكويتية الوحيدة في المنطقة ابنة بيئتها وتراثها وحضارتها ومجتمعها والتجربة الاقليمية الوحيدة القادرة على تكرار نفسها في دول المنطقة .

أمام التجربة الكويتية الكثير من التحديات والعراقيل حتى تتطور وتنمو ، أهم هذه التحديات هو ما تواجهه الديموقراطيات في العالم العربي ، من مدى اقتناع الأنظمة السياسية وإيمانها بجدوى وأهمية الديموقراطية وإيجاد البيئة الملائمة لدعم وتطوير العمل البرلماني عبر إنشاء أحزاب سياسية ، وتدعيم المجتمع المدني وتوسيع القاعدة الانتخابية وتحديد أطر العلاقة بين المجتمع والدولة وتفعيل الاقتصاد الوطني ومبدأ المساواة والتكافل الاجتماعي .

كما أنه يجب ألا تغيب عنا في زحمة النقاش الضغوط الدولية ، والاقليمية التي تدفع بالتجربة البرلمانية الكويتية إلى بعدين متناقضين ، ففي الوقت الذي يبقى فيه البعد الدولي مشجعا وداعما ومحفزا للديموقراطية الكويتية ، فإن البعد الاقليمي يدفع بالتجربة الكويتية نحو الجمود والريبة في بيئة قد لا تكون مستعدة لتقبل التجربة البرلمانية الكويتية وانفتاحها خاصة وهم يرون أقطاب الأسرة الحاكمة ، وأبناءها كل ذلك يجب أن يكون حافزا لبقاء وترسيخ التجربة البرلمانية الكويتية بالرغم من بعض الصيحات في دول الخليج الأخرى عندما يتابعون ويقرأون ما

تفرزه التجربة من تحديات وتساؤلات وشفافية ، «مثل انظروا ماذا سيحصل إذا أقررنا الديمقراطية» .

إن ترسيخ العمل الديموقراطي بكل آلياته وإفرازاته وقيوده ونتائجه هو الطريق الوحيد للرقي بالتجربة البرلمانية الكويتية لمجتمع صغير حيث تبقى المشاركة والحريات المكتسبة سياجه الرئيسية والدرع الوحيد لدولة ومجتمع وشعب قدره أن يبقى تحت الحصار في بيئة اقليمية ودولية ضاغطة في زمن العولمة والشفافية والحريات في مطلع الألفية الثالثة .

الملاحق

الملحق الأول

الحكومة الكويتية الثامنة عشرة

٢٣ ذو القعدة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨/٣/٢٢

● الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	ولي العهد ـ رئيس مجلس الوزراء
● الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
● الشيخ سالم صباح السالم الصباح	نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
● ناصر عبد الله الروضان*	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
● أحمد خالد الكليب	وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
● جاسم محمد العون	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون الإسكان
● د . حمود عبد الله الرقبة	وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة
● سعود ناصر الصباح	وزير النفط
● د . عادل خالد الصبيح	وزير الصحة
● عبد العزيز دخيل الدخيل	وزير التجارة والصناعة
● د . عبد العزيز غانم الغانم**	وزير التربية ووزير التعليم العالي
● د . علي سالم العلي الصباح	وزير المالية ووزير المواصلات
● علي موسى الموسى	وزير التخطيط ووزير دولة لشؤون التنمية
● الشيخ محمد خالد الحمد الصباح	وزير الداخلية
● محمد ضيف الله شرار***	وزير دولة لشؤون مجلس الأمة
● يوسف محمد السميط	وزير الإعلام

* صدر مرسوم أميري في ٢/ ١١/ ١٩٩٨ ، بقبول استقالة ناصر عبد الله الروضان من منصبه ، كما صدر مرسوم أميري آخر بتعيين عبد العزيز دخيل الدخيل وزير التجارة والصناعة بالإضافة لعمله ، وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء بالوكالة .

** لم يعين في الوزارة عند تشكيلها بل تم تعيينه لاحقا . وكان د . عادل الصبيح يشغل منصب وزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة .

*** وزراة جديدة وتستحدث لأول مرة في التشكيل الوزاري .

الملحق الثاني
قياديو المجلس ورؤساء ومقررو لجان مجلس الأمة

الفصل التشريعي الثامن - دور الانعقاد الثاني:

أولا: مكتب المجلس:

	ملاحظـــات
● رئيس مجلس الأمة	أحمد عبد العزيز السعدون
● نائب رئيس مجلس الأمة	طلال مبارك العيار
● أمني سر مجلس الأمة	بدر ناصر الجيعان
● مراقب مجلس الأمة	هادي هايف الحويلة
● رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية	أحمد يعقوب باقر
● رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	أحمد محمد النصار
● أمين عام مجلس الأمة	شريده عبد الله المعوشرجي . معين

ثانيا: رؤساء ومقررو اللجان الدائمة والمؤقتة في مجلس الأمة:

اسم اللجنة	اسم الرئيس	اسم المقرر	عدد أعضاء اللجنة
١ - لجنة العرائض والشكاوى:	مرزوق خالع الحبيني	المقرر: حسين علي القلاف	٥
٢ - لجنة الشؤون الداخلية والدفاع:	فهد دهيسان المبيع	المقرر: عايش علوش المطيري	٥
٣ - لجنة الشؤون المالية والاقتصادية:	أحمد محمد النصار	المقرر: عبد الوهاب راشد الهارون	٥
٤ - لجنة الشؤون التشريعية والقانونية	أحمد يعقوب باقر	المقرر: مبارك فهد الدويلة	٩
٥ - لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد	جمعان فالح العازمي	المقرر: محمد عبد الله العليم	٧
٦ - لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل	عباس حسين الخضاري	المقرر: بدر ناصر الجيعان	٥
٧ - لجنة الشؤون الخارجية	عبد العزيز يوسف العدساني	المقرر: مبارك بنيه الخرينج	٥
٨ - لجنة المرافق العامة	مخلد راشد العازمي	المقرر: د. وليد مساعد الطبطبائي	٧
٩ - * لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان	د. ناصر جاسم الصانع	المقرر: خالد سالم العدوة	٧
١٠ - * لجنة حماية الأموال العامة	د. فهد صالح الخنة	المقرر: محمد عبد الله العليم	٧

ثالثا: رؤساء ومقررو اللجان المؤقتة:

اسم اللجنة	اسم الرئيس	اسم المقرر	عدد أعضاء اللجنة
١ ـ لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري	د. ناصر جاسم الصانع	د. وليد مساعد الطبطبائي	٣
٢ ـ * لجنة شؤون الإسكان	غنام علي الجمهور	د. حسن عبد الله جوهر	٥
٣ ـ لجنة شؤون المرتهنين والمحتجزين ورعاية أسر الشهداء	أحمد يعقوب باقر	عبد الله محمد النيباري	٥
٤ ـ * لجنة شؤون الزراعة	علي عبد الله الخلف	مخلد راشد العازمي	٧
٥ ـ لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة	وليد خالد الجري	مرزوق فالح الحبيني	٧
٦ ـ ** لجنة التحقيق في ظاهرة تفشي المخدرات	أحمد عبد المحسن المليفي	وليد خالد الجري	٥

* يصدر مجلس الأمة صحيفة أسبوعية هي الدستور وحتى بداية الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثامن صدر منها ٦٧ عددا من عامها الثاني .

* لجنة جديدة استحدثت في مجلس الأمة السابع (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) .

** لجنة جديدة استحدثت في مجلس الأمة الثامن (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) .

الملحق الثالث

حقائق عن مجلس الأمة:

- عدد أعضاء المجلس المنتخبين : ٥٠ عضوا
- عدد أعضاء مجلس الوزراء : ١٦ وزيرا بما فيهم رئيس الوزراء
- عدد الوزراء النواب بعد التشكيل الوزاري الأخير ٢٢/ ٣/ ١٩٩٨ : ٣ وزراء ـ نواب (أحمد الكليب ، حمود الرقبة ، محمد ضيف الله شرار) .
- عدد الاستجوابات في الوردیتين الأولى والثانية لمجلس الأمة الثاني ٣ استجوابات (لوزراء المالية ، الإعلام والداخلية) .
- النصاب المطلوب : ٣٢ عضوا .

(ميزانية مجلس الأمة : ١٢ مليون دينار كويتي .

- راتب النائب الشهري بعد الزيادة : / ٢٣٠٠ دينار كويتي .
- ميزات النائب : (٥ موظفين جهاز سكرتارية ، سيارة ، هاتف نقال ، بدل مخصصات للسفر بما يعادل ٢٥٠ دينارا يوميا للمهمات الرسمية ، مكالمات دولية مجانية ، قسائم بنزين للسيارة وسائق) ، استحداث توصيل لشبكة الانترنت للأعضاء الراغبين ، اشتراك مجاني بالصحف اليومية الكويتية .
- الفصل التشريعي لمجلس الأمة يتكون من ٤ دورات .
- مدة انعقاد دورة مجلس الأمة : عادة تبدأ الدورة في نهاية أكتوبر وحتى نهاية يوليو وحسب المادة (٨٥) من الدستور فإن دور انعقاد مجلس الأمة السنوي لا يقل عن ثمانية أشهر ولا يجوز فض دور الانعقاد قبل اعتماد الميزانية .
- مدة عطلة مجلس الأمة السنوية : ثلاثة أشهر (عادة في نهاية يوليو حتى نهاية أكتوبر) .
- لا يوجد سقف لعدد المرات التي يحق للعضو أن يرشح نفسه أو يخدم في مجلس الأمة .
- أكبر الأعضاء سنا : النائب عبد العزيز العدساني (رئيس السن ـ ١٩٣١) الدائرة السابعة كيفان .
- أصغر الأعضاء سنا : النائب د . وليد الطبطبائي (١٩٦٤) الدائرة السابعة كيفان .
- الطعون الانتخابية في مجلس ١٩٩٦ : الدائرة ٢١ (الأحمدي) المحكمة الدستورية حكمت

بإعادة الانتخابات «التكميلية» في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ ، حيث شارك ٧٠٦٢ ناخبا بنسبة اقتراع ٥ , ٧٢٪ وجاء أولا : وليد خالد الجري (٣٨٥٤) صوتا وحل ثانيا خالد سالم العودة (٣٨٠٤) أصوات وعاد المقعد بهما إلى مجلس الأمة ، وجاء ثالث سعدون العتيبي (٣٥٤٥) صوتا [٧٣] تم تشكيل سبعة لجان صداقة برلمانية كويتية لمجلس الأمة الكويتي مع برلمانات دول العالم الأعضاء في اتحاد البرلمان الدولي ، ثم اختيار الكويت كمقر دائم لمجلس أمناء البرلمانات العربية وأمين عام مجلس الأمة الكويتي رئيسا لذلك المجلس .

(٧٣) الوطن ، الكويت ٢٠/ ٢/ ١٩٩٧ ص ١ .

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١ ـ الآن تورين ، «ما هي الديمقراطية : حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية»؟ (دار الساقي) بيروت ١٩٩٥ .

٢ ـ محمد عابد الجباري (الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية» (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٩٤ .

٣ ـ خلدون النقيب ، «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية : في منظور مختلف» ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ١٩٨٧ .

٤ ـ خلدون النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت» (دار الساقي) ، بيروت ١٩٩٦ .

٥ ـ ثناء فؤاد عبد الله ، «آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي» ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ١٩٩٧ .

٦ ـ حيدر إبراهيم علي ، «التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ١٩٩٦ .

٧ ـ محمد جواد رضا ، «صراع الدولة والقبلية في الخليج العربي» ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ١٩٩٢ .

٨ ـ مجموعة مؤلفين ، «حول الخيار الديمقراطي : دراسات نظرية» (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ١٩٩٤ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 - Abdo Baaklini and james Heaphey. "Legislatures: Their origin and the factors that contribute to their Emergence. ADministration, Vol. 24, 1976, pp. (122 - 138).

2 - James A Bill, Robert springborg. " politics in the Middle East". New York,: Hamper Collins college Publishers, 1994.

3 - Rex Brynon, korany and Paul Nobles, (eds). "political liberalization and Democratization in the Arab world". vol. 1. Boulder, Colorado: Lynne Reenter Publishers, 1995.

4 - Paul Carmmack, David pool and William Tordoff, " Third world politics" Boulder, The John Hopkins university press, 1989.

5 - Jill Crystal. "Kuwait the Tromps Formation of an oil state". Boulder, Colorado: "Westview press, 1992.

6 - Jill Crystal. "oil and politics in the Gulf". Cambridge,: Cambridge University Press, 1995.

7 - Heather Deegan. "The Middle East And Problems of Democracy", Bukingham, : Open University Press. 1993.

8 - Muhammed Faour. "The Arab world After Desert stom" Washington, D.C.: United States Institute peace Press 1993.

9 - F. Gregory Gauss. " Oil Monarchies" New York,: Council on Foreign Relations, 1994.

Ellis Goldbarg, Reset Casaba and joel Migdal. "Rules and rights in the Middle East: Democrasy, Law and Society". Settle,: Unversity of Washington press, 1993.

10 - Jacqueline Ismael. "Kuwait: Dependency and class in a Reenter. Gainesville,: University press of Florida. 1993.

11 - Samuel Huntington, "the Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century". Norman,: University of Oklahoma Press, 1991

12 - Samuel Huntington. " Democracy for the long Haul" Journal of Democracy, April 1991, vol. 7, No. 2pp. 3- 13.

13 - Linda Laymen (ed.). " Elections in the Middle East". Boulder, Colorado: Westview Press, 1987.

15 - Ghassan Salame "Democracy Without Democrats?" Lodon,: I.B. Taurus and Co. Ltd., 1994.

التعاون

مجلة فصلية فكرية شاملة محكّمة تصدر عن الشئون الاعلامية
بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير
الدكتور احمد عبدالملك

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية والانسانية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث - آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير - مجلة التعاون
ص. ب : ٧١٥٣ - الرياض: ١١٤٦٢
هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)